هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي

كلية الآداب والعلوم والتربية

الجامعة الأهلية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 8 – 11 مايو 2017

HC104-C2-R104

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية.....1

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 6

2.المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....15

3.المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 25

4.المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....36

5.الاستنتاج.....43

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	**الحُكم**
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في الجامعة الأهلية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية الآداب والعلوم والتربية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 8-11 مايو 2017؛ لغرض مراجعة البرنامجين الذين تطرحهما الكلية، وهما: برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي وبرنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الأهلية في 8 يناير 2016، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب والعلوم والتربية إلى جانب القيام بزيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال مايو 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الأهلية بعملية تقييم ذاتي للبرنامجين الأكاديميين اللذين تطرحهما الكلية؛ قدمت على أثرها تقريرين التقييم الذاتي مع ملحقاتهما، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 8 مارس 2017.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنتين للمراجعة مؤلفتين من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي وبرنامج بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت اللجنتان من خمسة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الأهلية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الأهلية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على الجامعة الأهلية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الأهلية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب والعلوم والتربية

تعد كلية الآداب والعلوم والتربية إحدى الكليات الأربع التابعة للجامعة الأهلية، التي يعود إنشاؤها إلى عام 2001. وتطرح الجامعة الأهلية حاليًا (11) برنامجًا جامعيًّا في عدد من التخصصات، بالإضافة إلى (3) برامج في الدراسات العليا، تطرحها الجامعة بالتعاون مع جامعتي برونيل (Brunel) وجورج واشنطن. وتتمثل رؤية الكلية في تحقيق مكانة متميزة على المستوى الدولي، بتقديم برامج ذات جودة عالية في مجالات العلوم والدراسات الإنسانية. وتتوافق رسالة الكلية مع رسالة الجامعة الأهلية في سعيها إلى تقديم مستوى متميز من التعليم والبحث العلمي، داخل بيئة محفزة للتعلم، ومشجعة على الإبداع والابتكار. وتطرح الكلية حاليًا برنامجين في درجة بكالوريوس؛ أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، يقدمان من خلال قسمين، هما: قسم التصميم الداخلي، وقسم الإعلام والعلاقات العامة. وتشير الإحصاءات المقدمة خلال الزيارة الميدانية إلى أن العدد الإجمالي للموظفين الأكاديميين هو: (54) موظفًا أكاديميًّا، يعمل منهم (41) موظفًا بدوام كامل، ويعمل الـ (13) الآخرون بدوام جزئي.

د. نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي

طرح برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي لأول مرة في العام الأكاديمي 2003-2004، وتخرجت منه الدفعة الأولى، التي تضم (4) طلاب في 2006–2007. ويدرس البرنامج باللغة الإنجليزية من خلال قسم التصميم الداخلي، ويسهم في تقديم البرنامج حاليًا (7) من أعضاء هيئة التدريس. ووفقًا للإحصاءات التي قدمتها المؤسسة خلال الزيارة الميدانية، يوجد (140) طالبًا حاليًا مسجلاً في البرنامج. كما تخرج فيه (121) طالبًا منذ بدء طرحه.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	غير مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	غير مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج النهائي	**غير جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج توافقًا مع الهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي إطار واضح للتخطيط الأكاديمي، وهو منظم بطريقة تضمن الربط بين رؤية كل من الجامعة وكلية الآداب والعلوم والتربية ورسالتيهما، فضلاً عن الربط بين أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة منه. وتتاحُ رؤية كل من الجامعة والكلية ورسالتيهما من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة الأهلية. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يعرف البرنامج بأنه بكالوريوس العلوم، ولكنه في حقيقة الأمر مصرح بتقديمه بوصفه برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، الذي يقدم داخل كلية الآداب والعلوم والتربية. وتنصح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتعديل وثائق البرنامج؛ حتى تعكس العنوان المصرح به للمؤهل. وتصنف أهداف برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي ضمن مواصفات البرنامج المنشورة على الموقع الإلكتروني للجامعة الأهلية، التي تشمل التعريف بالبرنامج، وتقديم خلفية عنه، والقدرات موضع التقييم في موضوع البرنامج المعبر عنه بتصميم الأماكن الداخلية وتنظيمها. وقد أظهرت المقابلات مع الموظفين الأكاديميين مدى وعيهم برسالة الكلية، والتأكيد على أن أهداف البرنامج مناسبة لنوعه ومستواه. كما أظهرت المقابلات مع الخريجين، والمجلس الاستشاري، وأرباب الأعمال، أن هناك محاولة مستمرة للتشاور مع قطاع الصناعة المحلية؛ لضمان أن يأخذ البرنامج في الاعتبار احتياجات سوق العمل المحلية وخصائصها، ويقدم الخريجين المؤهلين للعمل، بالتوافق مع رسالة المؤسسة كما ذكر أعلاه. وتقدر لجنة المراجعة النهج الذي تتخذه الجامعة الأهلية بشأن التخطيط الأكاديمي للبرنامج. في حين، ترى اللجنة أنه يمكن تطوير أهداف البرنامج بشكل أكبر؛ لتساهم في تحقيق رسالة الجامعة، والأهداف الإستراتيجية مثل القدرة على التطبيق، والتعلم المستمر مدى الحياة، والقدرة على الابتكار، والتوافق مع السياق الاجتماعي. وتنصح لجنة المراجعة بأن تنظر الكلية في المراجعة الدورية القادمة للبرنامج، في تطوير أهداف أكثر اتساعًا ووضوحًا؛ من أجل المساهمة بقدر أكبر في تحقيق رسالة الجامعة، والخطة الإستراتيجية للكلية.

1.2 يستند المنهج الدراسي للبرنامج على هيكل المهارات الإنمائية، والذي يعد مناسبًا لتعليم التصميم الداخلي وأصول تدريسه. ويتطلب البرنامج استكمال (134) ساعة معتمدة، موزعة على (45)

مقرر دراسي، منها (43) مقررًا يتطلب (3) ساعات معتمدة. ومقرر: (مبادئ حقوق الإنسان (HUMR101))، وهو أحد المقررات النظرية الاستثنائية التي تتطلب ساعتين معتمدتين، ويقدم في الفصل الأكاديمي الثاني من السنة الأولى. ومقرر: (التدريب العملي في التصميم الداخلي (INTR400)) وهو مقرر عملي يتطلب (6) ساعات معتمدة، ويُقدم في السنة الثالثة كدورةٍ تدريبيةٍ صيفية. ويعد العدد الإجمالي للساعات المعتمدة مناسبًا للحصول على مؤهل بكالوريوس في التصميم الداخلي. وفي المتوسط، يستطيع الطلبة استكمال البرنامج خلال (8) فصول أكاديمية، بمعدل (17) ساعة معتمدة لكل فصل أكاديمي، وهو ما يعكس عبء عمل معقول بالنسبة لبرنامج جامعي. وتقر لجنة المراجعة بالجهود التي تبذلها المؤسسة لتحسين البرنامج (انظر التقديرات في الفقرتين: 3.2 و4.6). ولكن لم تُنفذ الخطة الدراسية المعدلة في وقت الزيارة الميدانية. لذا، اطلعت لجنة المراجعة على الخطة الدراسية المطبقة، ولاحظت أن المنهج الدراسي الحالي لا يتضمن مقررات مهمة تتعلق بتطوير المهارات التقنية، مثل رسوم العمل الخاصة بالإنشاءات. كما ترى اللجنة أنَّ هناك موضوعات مثل تصميم الإضاءة، الذي حُذف في الخطة الدراسية المعدلة، واستخدام المنسوجات في التصميمات الداخلية ونمذجة معلومات المباني (BIM)، ينبغي أن تُقدم كمقررات أساسية. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أن تقوم بتعديل المنهج الدراسي؛ ليشمل مقررات دراسية مثل تصميم الإضاءة، والمنسوجات المستخدمة في التصميمات الداخلية، ونمذجة معلومات البناء، ورسومات العمل الخاصة بالإنشاءات، فضلاً عن المقررات التي تركز على المواصفات، والكميات، والنماذج، والعقود الخاصة بمتابعة المشروعات. كما ترى لجنة المراجعة أنه ينبغي تحسين عملية التوازن بين الموضوعات الأساسية، والموضوعات الاختيارية، والتعلم القائم على العمل. وتقتصر قائمة المقررات الدراسية الاختيارية في البرنامج على (6) مقررات دراسية، و(3) مقررات فقط في المنهج الدراسي المعدل، تتعلق بالتخصص ذو التنوع الكبير؛ مما يمنع من توسع المنهج في المجالات المتنوعة المطلوبة بشكل كبير في هذا التخصص، والمتطورة بشكل سريع. وترى اللجنة أن البرنامج يستطيع أن يستفيد من إدخال مقررات ومسارات في المجالات المطلوبة مثل: تصميم أماكن الضيافة، والتصميمات الصناعية والحاسوبية المتكاملة، ليس فقط لتلبية احتياجات السوق، بل أيضًا من أجل تحقيق تغطية أوسع، والتي ينبغي أن تعتمد على دراسة شاملة لاحتياجات السوق (انظر التوصية: 4.10). ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه

ينبغي على الكلية أن توسع نطاق المقررات الاختيارية لتشمل المجالات التي تشغل اهتمام الطلبة الملتحقين بالبرنامج، وتزيد من فرص توظيف الخريجين.

1.3 تشتمل مقررات البرنامج بصفة عامة على العمق والاتساع اللازمين؛ لتغطية متطلبات أي مقرر جامعي في التصميم الداخلي. وتشتمل معظم المقررات المقدمة على الموضوعات المتوقع تغطيتها في مقررات مماثلة، كما أنَّ الكتب الدراسية المعتمدة تعد مناسبة. وقد طُوِّرَ منهج المقررات الدراسية المقدمة في البرنامج بالرجوع إلى التوجهات الحديثة، والأبحاث الراهنة، والتقنيات الجديدة، والممارسات المهنية، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي. كما أن الوثائق الخاصة بالمقررات الدراسية مصممة على نحو جيد، وتتضمن المعلومات التفصيلية ذات الصلة بأهداف المقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة منها، وطرائق تدريس كل فئة من هذه المخرجات وتقييمها، فضلاً عن موضوعات المحاضرات الأسبوعية، والكتب الدراسية الأساسية. غير أنه لوحظ عدم وجود المجلات الأكاديمية المناسبة، ولا يوجد دليل على أن المنهج الحالي قد تمت مقايسته مرجعيًّا بالرجوع إلى المنظمات المهنية وهيئات الاعتماد الدولية. وقد أثيرت مسألة المقايسة المرجعية للبرنامج إزاء معايير مجلس اعتماد التصميم الداخلي (CIDA) عدة مرات، في سياق المقابلات التي أجريت خلال الزيارة الميدانية. ولكن لم تقدم إلى اللجنة أي أدلة بشأن هذه المقايسة المرجعية. وتحتاج قائمة المراجع أيضًا إلى إدراج المزيد من المصادر الحالية التي تشمل المجلات، والأشكال الأخرى من المنشورات، والأبحاث التقليدية، والإبداعية. ولم تتمكن اللجنة أيضًا من العثور على أدلة دامغة في الملفات المقدمة للمقررات الدراسية تشير إلى إدراج نتائج البحوث والممارسات المهنية داخل مناهج المقررات الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنه على الرغم من أنَّ المقرر الدراسي: (أنظمة البناء وقواعد التصميم الداخلي(INTD306)) يغطي أنظمة البناء تغطية جيدة، ويقدم الموضوعات الرئيسة المطلوبة مثل أنظمة التشييد وأساسياته، وقواعد التصميم الداخلي التي يتناول الحد الأدنى منها، وذلك كما يتضح من ملفات المقررات الدراسية. وهناك مقرر: (الإضاءة والصوتيات (INTD304)) الذي يركز تركيزًا رئيسًا على الإضاءة، ويقدم الحد الأدنى من نظرية وتطبيق الصوتيات، لذلك توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أنْ تعدل المنهج الدراسي لمقرر: (أنظمة البناء وقواعد التصميم الداخلي)، فضلاً عن مقرر: (الإضاءة والصوتيات)، وأن تُحدث المصادر التي تلبي تنمية المنهج الدراسي للبرنامج وتَقَدُّمه؛ من أجل تعزيز البرنامج تعزيزًا كاملًا.

1.4 تصنف مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج إلى أربع فئات، المعرفة والفهم، والمهارات الخاصة بالموضوعات، ومهارات التفكير النقدي، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس. وتتسق هذه المخرجات مع رسالة الكلية وأهداف البرنامج، التي تشمل مجموعة من المهارات التحليلية والتقنية التي يتوقع أن يكتسبها خريجو البرنامج. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع الموظفين فهمًا لهذه المخرجات، والكيفية التي ستضمن بها إنجاز أهداف البرنامج. في حين، لم تتمكن اللجنة من إيجاد أدلة في ملفات المقررات الدراسية توضح إنجاز الفئة (2C) من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي تتعلق "بالمهارات التركيبية"، كما أن مخرجات التعلم الحالية لا تتضمن "تطوير مهارات إدارة الأعمال الحرة"، إلا في الفئة (3D) من المخرجات المتعلقة "بالمهارات التنظيمية والإنمائية"، حيث عُولجت النقاط الرئيسة ولكن دون التطرق إلى التفاصيل المطلوبة. علاوة على ذلك، لا تُكتب العديد من المخرجات كتابة مناسبة وقابلة للقياس، مثل الفئة (2B) من المخرجات، التي تكتب بعنوان "تطبيق الأدوات والطرائق". وتشتمل على ثلاثة بيانات فرعية: (a) اكتساب البراعة في توظيف برمجيات الحاسب الآلي وبرامجه، (b) اكتساب الكفاءة في طريقة إدارة الأعمال المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمشروعات، وتقدير الإدارة الهندسية وإدارة المخاطر الضرورية لتسيير شركات التصميم الداخلي، (c) الاحتراف في الاستخدام اليدوي لمواد البناء في أغراض التصميم الداخلي. ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تعدل من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان أن تكون أكثر شمولاً، وأن تُكتب كتابة مناسبة، وتُصاغ باستخدام الأفعال الصحيحة التي تعبر عن التنفيذ.

1.5 تُصنف مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية ضمن المجالات الأربعة التي تحددها مواصفات البرنامج. ويوضح مخطط المنهج الدراسي كيفية ربط المقررات الدراسية بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، كما تحتوي مواصفات كل مقرر من المقررات الدراسية على ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر بتلك المطلوبة للبرنامج. ومن خلال فحص اللجنة للوثائق المقدمة، تقر أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية تعد بشكل عام ملائمة لمستوى المقرر الدراسي ومحتواه، في حين لم تجد اللجنة أدلة واضحة تتعلق بالآليات المعتمدة لضمان تحقق ملاءمتها، مع غياب المقايسة المرجعية إزاء المعايير الدولية، حيث تعتمد محتويات البرنامج اعتمادًا أساسيًّا على الموضوعات الراهنة في البحث العلمي والتوجهات الحديثة في مجال البرنامج، على النحو المبين في تقرير التقييم الذاتي. فضلاً عن ذلك، تلاحظ اللجنة أن مخطط المنهج الدراسي الحالي للبرنامج لا يشتمل

على المقررات الخدمية مثل: (تراكيب اللغة العربية الخاصة بالناطقين الأصليين (ARAB101))، ومقرر: (أساسيات الإدارة (MGT121))، ومقرر: (مبادئ التسويق (MAKT210))، والتي لا تُربط ربطًا ملائمًا بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والمدرجة في مخطط المنهج الدراسي المعدل للعام الأكاديمي 2017–2018. وتحث لجنة المراجعة على أن تقوم الكلية بعمل مقايسة مرجعية لمخرجات التعلم (انظر التوصية في الفقرة: 3.2)، كما تنصح فريق البرنامج بمراجعة المقررات الخدمية، وطريقة ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.6 يتضمن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي على عنصر التعلم القائم على العمل الذي يتكون من ست ساعات معتمدة من التدريب العملي، والذي يؤخذ عادة في نهاية السنة الثالثة من البرنامج. ومن الممكن أن يؤخذ التدريب العملي بعد استكمال الطالب (90) ساعة معتمدة، كما توجد سياسة للتقييم تستخدم في تقدير مدى تغطية التدريب العملي للمسائل المتعلقة بمسئوليات جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الطلبة والموظفون وأرباب الأعمال. وتعد مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر التدريب العملي مناسبة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومرتبطة بها؛ لتغطية الجوانب العملية من المعرفة، وإظهار المهارات المطلوبة للتوظيف. وإلى جانب التدريب العملي، يحتوي البرنامج على مقرر: (تطوير ملف الإنجازات (INTD407)) المخصص له (3) ساعات معتمدة، حيث يجمع الطلبة جميع أعمالهم منذ التحاقهم بالبرنامج إلى وقت تخرجهم. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم اللجنة أنَّ كلا المقررين يهدف إلى تجهيز الطلبة بالمهارات العامة القابلة للنقل والقياس، وفي الوقت نفسه إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة عن رضاهم عن المهارات العامة التي اكتسبوها أثناء عملهم في مشروعات عملية منفذة على أرض الواقع. وتقدر اللجنة أن عنصر التعلم القائم على العمل يدعم الطلبة في الحصول على الخبرات العملية، ويمكنهم من تحقيق المهارات المهنية المتعلقة بموضوعات محددة، وذات صلة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وبصرف النظر عما ذكر سابقًا، وعلى الرغم من نص تقرير التقييم الذاتي على أن الجامعة الأهلية تضمن لجميع طلبة البرنامج الحق في المشاركة في التدريب العملي المناسب لهم في التصميم الداخلي، غير أنه توجد بعض الاستثناءات التي تطبق على الطلبة الذين يعملون بالفعل خلال السنة الرابعة من البرنامج، أو تلك المتعلقة بالقيود التي تفرضها السوق البحرينية. ونظرًا لأن المقرر:(INTD400) ليس إلزاميًّا، كما أنه يمكن أنْ يُسْتَبدلَ به اثنان من المقررات الاختيارية في البرنامج، فإنَّ بعض الطلبة تفوتهم هذه الفرصة العملية التي تقدمهم،

وتعدهم بكفاءة لسوق العمل. وعلاوة على ذلك، فإن عملية التدريب العملي لا تحدد بوضوح كيفية الحصول على التدريب العملي، كما توجد متابعة محدودة مع المتدربين، وأرباب الأعمال. ومن ثمَّ توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية أن تضمن تعرض جميع الطلبة للممارسة المهنية والخبرة التي تضمن تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة من التدريب العملي.

1.7 توجد خطة للتعليم والتعلم نشرت للأعوام 2016–2020، وهي تشير إلى الأهداف المستقبلية للجامعة الأهلية، وتسرد الأنشطة والأهداف المحددة. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنَّ أساليب التعليم والتعلم المعتمدة من قبل الجامعة الأهلية تعد موجهة توجهًا أساسيًّا نحو تشجيع الطلبة على تحمل المسئولية الشخصية، وتعلم عادة التعلم الذاتي وتطويرها، حتى بعد تخرجهم. وطرائق التدريس تدخل أيضًا ضمن مواصفات المقررات الدراسية، كما تُربط بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. وأكدت المقابلات مع الموظفين الأكاديميين والطلبة أن هذه الطرائق تُبلغ بها الجهات ذات العلاقة بانتظام، كما تُطبق تطبيقًا عمليًّا. ووفقًا للمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، فإن التعرض للممارسة المهنية، وتطبيق النظريات يتحققان من خلال الموضوعات البحثية المتعلقة بالتعليم المهني في البحرين، ومن خلال مشروعات التخرج والتدريب العملي. هذا بالإضافة إلى الزيارات الميدانية، وعقد الندوات، ودعوة المتحدثين الخارجيين. كما أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أن جميع المقررات الدراسية متاحة على نظام الـ "MOODLE"، وأنهم يحصلون على دعم تعليمي منظم من كل من أعضاء هيئة التدريس، وموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدر اللجنة أنَّ هناك خطة واضحة للتعليم والتعلم تشتمل على مجموعة من طرائق التدريس، التي تُطبق تطبيقًا عمليًّا، وتُلائم البرنامج. بينما، تلاحظ اللجنة أنَّ خطة التعليم والتعلم لا تقدم بعض المعلومات ذات الصلة بالاحتياجات التي تخص برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، مثل بروتوكولات استوديو التصميم، والساعات التي يسمح فيها بالتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، والساعات غير المسموح فيها بالتواصل، ومن ثمَّ، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضمن تزويد البرنامج بوثائق التعليم والتعلم، التي تشتمل على جميع المعلومات ذات صلة بالبرنامج.

1.8 تُقدم ترتيبات التقييم ويُبلغ بها الموظفون والطلبة من خلال منشورات الجامعة، مثل الدليل الإرشادي لتقييم طلبة الجامعة الأهلية، والأدلة الإرشادية الخاصة بمشروعات التخرج، والسياسة المتعلقة بالمقررات الدراسية المشتركة، وتنشر كذلك على الموقع الإلكتروني للجامعة وعلى منصة الـ

(SharePoint). ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن طرائق التقييم التكوينية والتجميعية تستخدم لتقييم معارف الطلبة ومهاراتهم بالنسبة لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ولتعزيز أدائهم الأكاديمي. وخلال جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أُبلغت اللجنة أنَّ الأوزان التي أُعطيت للاختبارات والمشروعات، تتفاوت من مقرر دراسي إلى آخر، كما يُبلغ الطلبة بهذه المعلومات من خلال المنهج الدراسي الخاص بالمقررات الدراسية، الذي يتاح لهم الاطلاع عليه في بداية الفصل الأكاديمي. ومن خلال مراجعة ملفات المقررات الدراسية للبرنامج، وعينات من أعمال الطلبة، أكدت اللجنة أنَّ المقررات الدراسية التي تضم قدرًا أكبر من العناصر العملية، مثل الاستوديوهات، تُعطى فيها الاختبارات العملية أوزان أكبر من تلك التي تُعطى للاختبارات النظرية؛ مما يتوافق مع الممارسات الجيدة. وهناك أيضًا آليات تتسم بالشفافية تُستخدم في إعطاء الدرجات لأعمال الطلبة، والتحقق منها عن طريق الاستعانة بالممتحنين والمدققين الخارجيين والداخليين. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يتلقى الطلبة التغذية الراجعة الشفهية والمكتوبة، كما أنَّ هناك عملية واضحة لتقديم تظلمات الطلبة. وتقدر اللجنة أن ترتيبات التقييم تعد ملائمة، وتتسم بالشفافية، كما تُنشر نشرًا جيدًا. بينما تحتاج سياسة الانتحال الأكاديمي إلى تعديلها لتشمل الانتحال الأكاديمي للمواد المرئية، واللوائح المتعلقة بحقوق التأليف والنشر. كما تلاحظ اللجنة عدم وجود آلية منفذة لضمان التزام أعضاء هيئة التدريس بسياسة الانتحال الأكاديمي، كما أنَّ هناك عدة حالات للانتحال الأكاديمي اكتُشفت بناء على فحص ملفات المقررات الدراسية وأعمال الطلبة. علاوة على ذلك، أظهرت المقابلات مع الطلبة أنَّ بعضهم لا يُبلغون بسياسة الانتحال الأكاديمي، وليس لديهم علم حتى ببرنامج (Turnitin)، ولذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تعدل من سياسات الانتحال الأكاديمي، وإجراءاته لتشمل الانتحال الأكاديمي للمواد المرئية، ولوائح حقوق التأليف والنشر. كما تحث اللجنة على أن تضمن الكلية التنفيذ الفعال لهذه السياسات (انظر التوصية في الفقرة: 3.3).

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- اعتماد الجامعة الأهلية على منهج تفصيلي فيما يتعلق بالتخطيط الأكاديمي للبرنامج، والذي يضمن تحقيق الصلة بين رؤية كل من الجامعة، وكلية الآداب والعلوم والتربية ورسالتيهما

- عنصر التعلم القائم على العمل يدعم الطلبة في الحصول على الخبرات العملية، ويمكنهم من تحقيق المهارات المهنية المتعلقة بموضوعات محددة، وذات صلة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- هناك خطة واضحة للتعليم والتعلم تشتمل على مجموعة من طرائق التدريس التي تطبق عمليًّا، وتلائم البرنامج
- ترتيبات التقييم تعد ملائمة، وتتسم بالشفافية، كما يتم نشرها نشرًا جيدًا.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بأن تقوم بما يلي:

- تعديل المنهج الدراسي ليشمل مقررات مثل تصميم الإضاءة، والمنسوجات المستخدمة في التصميمات الداخلية، ونمذجة معلومات البناء، ورسومات العمل الخاصة بالإنشاءات، فضلاً عن المقررات التي تركز على المواصفات، والكميات، والنماذج والعقود الخاصة بمتابعة المشروعات
- توسيع نطاق المقررات الاختيارية لتشمل المجالات التي تشغل اهتمام الطلبة الملتحقين بالبرنامج، وتزيد من فرص التوظيف للخريجين
- تعديل المنهج الدراسي لمقرر: (أنظمة البناء وقواعد التصميم الداخلي)، فضلاً عن مقرر: (الإضاءة والصوتيات)، وأن تقوم بتحديث المصادر التي تلبي تنمية المنهج الدراسي للبرنامج وتقدمه؛ من أجل تعزيز البرنامج تعزيزًا كاملاً
- تعديل مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لضمان أن هذه المخرجات تُكتب كتابة مناسبة، وتُصاغ باستخدام الأفعال الصحيحة التي تعبر عن التنفيذ
- تضمن تعرض جميع الطلبة للممارسة المهنية والخبرة التي تضمن تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة من التدريب العملي
- تضمن تزويد البرنامج بوثائق التعليم والتعلم التي تشمل جميع المعلومات ذات الصلة بالبرنامج.
- تعديل سياسات الانتحال الأكاديمي وإجراءاته؛ لتشمل انتحال المواد المرئية واللوائح المنظمة لحقوق التأليف والنشر.

1.11 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج، مفاده بأن **البرنامج (غير مستوفٍ)** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 توجد سياسة قبول منشورة للطلبة الجدد، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للجامعة. وعلى الرغم من تقديم هذه السياسة لتعليمات واضحة، فإنَّ متطلباتها تقتصر على المستوى المؤسسي فقط. وهي تنص على أنه يجب على المتقدمين للالتحاق بالبرنامج، أن يكونوا من الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها، وأن يثبتوا إتقانهم للغة الإنجليزية، وتُقدَّم اختبارات في الرياضيات واللغة الإنجليزية، غير أن هذه الاختبارات لا تفي بجميع متطلبات البرنامج. وتعد السياسات والإجراءات المتعلقة بقبول الطلبة المنقولين مناسبة، وتنص على الحد الأقصى من عدد الساعات المعتمدة (66%)، والحد الأدنى لدرجات القبول (C)، بالنسبة للمقررات الدراسية المكافئة التي يمكن الإعفاء منها، في حين أنَّ هناك حاجة إلى إضافة المزيد من متطلبات القبول، مثل اختبار القدرات، ومراجعة الملف التعريفي لإنجازات الطلبة، وتقدير الميول الفنية والإبداعية للمتقدمين. وتقترح اللجنة أيضًا إجراء مقابلات شخصية مع المتقدمين للقبول بالبرنامج في حالات استثنائية. فضلاً عن ذلك، لا توجد مقايسة مرجعية رسمية لسياسة القبول؛ مما يؤدي إلى إجراء تعديلات محدودة لسياسة القبول. ولذلك، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء مقايسة مرجعية لمتطلبات القبول بالبرنامج ومراجعتها؛ لتتوافق مع الممارسات الجيدة في هذا التخصص.

2.2 تشير الإحصاءات المقدمة إلى أن عدد الطلبة المسجلين في البرنامج زاد من (152) في 2013–2014 إلى (163) طالبًا في 2015–2016، كما كان هناك (140) طالبًا مسجلاً في البرنامج في الفصل الأكاديمي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017. كما زاد متوسط مدة الدراسة في البرنامج من (4.1) سنة في 2013–2014، إلى (4.3) في 2014–2015، و(4.6) في 2015–2016. ومنذ 2006–2007، بلغ عدد الخريجين في البرنامج (121) طالبًا، وقد تراوح متوسط الدرجات التراكمي لديهم في الثانوية العامة من (50%) إلى (99.68%). غير أنَّ البيانات الإحصائية المتعلقة بالقبول والتخرج لا يحللها البرنامج بفاعلية، حتى يمكن تقديم تعليقات إضافية ذات مغزى. ونظرًا لعدم وجود اختبارات محددة، أو ملف تعريفي، أو متطلبات للقبول، فإن عملية القبول لا تضمن أن يكون الطلبة المقبولون مناسبين للبرنامج. وعلى الرغم من ذلك، ترى اللجنة

أن متوسط معدل الاستبقاء السنوي لطلبة التصميم الداخلي يعد مرضيًا. وتشير الإحصاءات المقدمة إلى أن (78) طالبًا (21.08%) من إجمالي (370) طالبًا قد أوقفوا دراستهم في البرنامج منذ بدايته. وهناك تدابير علاجية فيما يتعلق بالرياضيات واللغة الإنجليزية للطلبة الذين لم يُعَدُّوا فيهما بقدر كافي، كما يوجد مرشد أكاديمي للطلبة يقدم لهم المساعدة فيما يتعلق بالمقررات الدراسية الخاصة بالبرنامج، وذلك على النحو المشار إليه أثناء المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين. وهناك أيضًا تدابير منفذة لمتابعة التقدم الأكاديمي للطلبة بالرجوع إلى الملفات التعريفية الخاصة بهم. وتقترح لجنة المراجعة تعزيز التدابير العلاجية الخاصة بالطلبة الجدد؛ لتقديم دعم إضافي لهم يتعلق بالطابع الفني والتقني للبرنامج.

2.3 لدى الكلية هيكل تنظيمي مناسبٌ ومنظم على نحو جيد، حيث توجد أدوار ومسئوليات واضحة لكبار المديرين في البرنامج؛ تمكنهم من قيادته؛ فرئيس قسم التصميم الداخلي مسئول عن إدارة البرنامج، كما توجد مسارات واضحة وفعالة لإبلاغ التقارير، حيث يرفع رئيس القسم التقارير إلى العميد، ثم يرفع العميد تقاريره إلى نائب رئيس الشئون الأكاديمية، والذي يرفعها بدوره إلى رئيس الجامعة، ثم إلى مجلس الأمناء، كما توجد لجان أُنشئت لضمان تحقق العدالة والشفافية في صنع القرارات. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ هناك شفافية في صنع القرارات واتخاذها، وأن تنظيم البرنامج يعد مناسبًا بشكل عام. كما تقر اللجنة بتفاني أعضاء هيئة التدريس ورئيس قسم التصميم الداخلي في العمل.

2.4 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يُدرس اثنان من الأساتذة المساعدين، وأربعة محاضرين، إلى جانب عضو واحد يعمل بدوام جزئي في البرنامج. كما يشير تقرير التقييم الذاتي، بناء على تقسيم بدائي، إلى أنَّ نسبة طلبة البرنامج إلى الموظفين هي (20:1)، فعدد الطلبة الذين يدرسون حاليًا هو (140) طالبًا مقابل (7) أعضاء هيئة تدريس يعملون في البرنامج. وهي نسبة مناسبة، إلا أن الطلبة في حاجة إلى ملاقاة أعضاء من هيئة التدريس بانتظام؛ يكونون متخصصين في التصميم الداخلي. وعلى الرغم من أنَّ الخبرة التعليمية لدى أعضاء هيئة التدريس تعد مناسبة، فإنهم يفتقرون إلى الخبرة المهنية، حيث يوجد اثنان فقط منهم يحملون درجات علمية في التصميم الداخلي. وتلاحظ اللجنة أنَّ هناك نموذجًا رسميًّا لعبء العمل يحدد على أساسه العبء التدريسي لهم، بما فيه من البحث العلمي، والإرشاد الأكاديمي، والإشراف على المشروعات، إلى جانب مسئولياتهم

الإدارية، ومشاركتهم في اللجان، وفي المجتمع المحلي. وترى اللجنة أنَّ العبء التدريسي الواقع على عاتق أعضاء هيئة التدريس يعد مرتفعًا إلى حد كبير؛ مما لا يسمح إلا بوقت محدود فقط للمسئوليات الأخرى والبحث العلمي، وهو ما أكده أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات. مع مراعاة طبيعة المؤهل العلمي للبرنامج، وطول ساعات العمل الافتراضية اللازمة في العمل داخل الاستوديو، ولذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس الحاملين درجات علمية في التصميم الداخلي، وأن تقيِّم عبء العمل الخاص بأعضاء هيئة التدريس؛ لضمان أنهم يحصلون على الوقت الكافي لإجراء البحث العلمي، وأنشطة المشاركة المجتمعية.

2.5 لدى الجامعة الأهلية سياسات وإجراءات منفذة فيما يتعلق بتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتعريفهم بالبرنامج، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، ومعدل استبقائهم، وقد أدرجت هذه السياسات والإجراءات ضمن لوائح الجامعة الأهلية الخاصة بالموظفين الأكاديميين. وتستند عملية التعيين غالبًا إلى تقدير عدد الموظفين المطلوبين لتدريس المقررات الدراسية. ويطرح رئيس القسم طلب تعيين موظفين جدد بالتشاور مع مجلس القسم، وبعد ذلك يرفع الطلب إلى عميد الكلية، ثم إلى مجلس الجامعة للموافقة عليه، في حين، لاحظت اللجنة من خلال اطلاعها على السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، أنه لا يوجد سوى عدد قليل منهم يحملون شهادات معتمدة، ومناسبة في تخصص البرنامج (انظر الفقرة: 2.4). ووفقًا للوائح الجامعة الأهلية الخاصة بالموظفين الأكاديميين، فإنه يُقدَّم عادة برنامجٌ تعريفيٌّ للموظفين الجدد، وتنسق إدارة الموارد البشرية هذا البرنامج، وهو يتضمن تعريفًا بوحدات الجامعة ومصادرها. كما يتلقى الموظفون الجدد معلومات عامة واستعراضًا عامًّا عن المؤسسة؛ لتساعدهم في ترسيخ أدوارهم الجديدة في الجامعة. ومعدل استبقاء أعضاء هيئة التدريس في البرنامج وهو (83.3%) هو معدل مُرضٍ، حيث لم يتقاعد منهم سوى عضو واحد. ومن الحوافز التي تشجع أعضاء هيئة التدريس على البقاء في البرنامج العلاوات، ومكافآت الأبحاث، في حين تلاحظ لجنة المراجعة أن الاستمارات الخاصة بتقييم أعضاء هيئة التدريس تعد غير كافية لاستكشاف مسارهم الوظيفي وفلسفتهم في التدريس. وتقترح اللجنة أن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة إبداعية، وممارسات التصميم الداخلي من خلال المعارض الفردية أو الجماعية، التي تعقد في صالات عرض، ومتاحف، ينبغي أن تدرج ضمن قياسات التقييم. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الترشيحات والجوائز التي تمنحها الهيئات والمؤسسات

الوطنية، والتي تقر من خلالها بتميز العمل الإبداعي، أو الإنجازات المهنية قد تؤخذ في الاعتبار. وتلاحظ اللجنة أيضًا أن لدى الجامعة الأهلية سياسة واضحة للترقية، وقد أكد أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات أنهم على دراية بها، وأنَّ كبار المديرين ينفذونها باتساق. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإن عضوًا واحدًا من أعضاء هيئة التدريس قد تقدم بطلب للترقية من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ مشارك (ما يزال القرار معلقًا)، وذلك خلال السنتين الماضيتين، وقد رُقي عضوان إضافيان من أعضاء هيئة التدريس، إلا أنه لم يُجدَّد عقدهما للبقاء في الكلية. ومع ذلك، فقد أكد أعضاء هيئة التدريس أثناء المقابلات أنَّ المؤسسة تقدم لهم الدعم الكافي لترقيتهم. وتنصح لجنةُ المراجعة المؤسسةَ بأن تطور وتنفذ خطة لمواصلة دعم ترقيات أعضاء هيئة التدريس.

2.6 يقدم نظام القبول والتسجيل التابع للجامعة الأهلية ميزات مختلفة عبر الإنترنت، مثل: طلبات القبول، وطلبات الانسحاب من البرنامج، فضلاً عن طلبات النقل، والبيانات الخاصة بالتخرج، والتقييمات، والجداول الدراسية، والأنشطة العامة للطلبة، بما في ذلك تقديم الشكاوى. كما يوفر نظام المعلومات الإدارية هذا نظامًا لإعطاء الدرجات يتسم بالشفافية، إلى جانب إمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى مجموعة متنوعة من المعلومات والاستمارات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس والطلبة. وقد أكدت اللجنة من خلال العينات المقدمة من التقارير الصادرة عن نظام المعلومات الإدارية، أنَّ نظام القبول والتسجيل يستخدم في إصدار التقارير للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستوى تقدم الطلبة، وبإدارة البرنامج. كما أكدت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين أنَّ التقارير المستلمة تسمح لهم باتخاذ قرارات فعالة ذات صلة بإدارة البرنامج وتنفيذه، بما فيها من تقارير الاستشارات والإرشاد الأكاديمي، والتي تتوافق مع احتياجاتهم، وتسمح بالمتابعة الفعالة للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. فضلاً عن ذلك، يستخدم كبار المديرين نظام القبول والتسجيل للتحقق من عدد المحاضرات التي لم يحضرها الطالب قبل الموافقة على تنفيذ طلبات الانسحاب من البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن نظام المعلومات الإدارية يتوافق بشكل فعال مع احتياجات كل من الموظفين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة.

2.7 توجد سياسات وإجراءات منفذة بشكل جيد؛ لضمان أمن سجلات الطلبة وسلامتها. فوفقًا للنسخ الاحتياطية المخزنة على خادم الحاسوب، وإجراءات التخزين، تُخزن السجلات الإلكترونية، وكشوف الدرجات، وسجلات حضور الطلبة محاضرات المقررات الدراسية، وغيرها من المعلومات

الشخصية، على نظام القبول والتسجيل، كما توجد كلمات سر لحماية الدخول إليها. ويتألف نظام القبول والتسجيل من عدد من النظم الفرعية التي تدعم بشكل يومي وأسبوعي وشهري وسنوي، وتحفظ البيانات داخل الحرم الجامعي وخارجه. فضلاً عن ذلك، هناك مجموعة من الإجراءات المفعلة الخاصة بالدخول إلى البيانات وتغيير الدرجات، ويتطلب هذا إجراء تدقيق على مستويات متعددة من قبل أعضاء هيئة التدريس، ورئيس القسم، والعميد، ومسئول ضمان الجودة. وأكدت لجنة المراجعة من خلال الزيارة الميدانية، والجولة التفقدية أنَّه يتم تنفيذ الإجراءات المادية لضمان أمن جميع سجلات الطلبة، وأن جميع السجلات تحفظ داخل بيئة آمنة. بالإضافة إلى ذلك، هناك خطة ملائمة لتجنب حدوث الكوارث، تشمل مجموعة من الإجراءات الوقائية لحماية البرمجيات، كما أن هناك خطة لوقاية الشبكات، والاتصالات، وحواسيب الموظفين. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات منفذة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقتها.

2.8 استنادًا إلى الجولة التفقدية التي قامت بها اللجنة في الجامعة، فقد لوحظ وجود عدد كاف من القاعات الدراسية، مجهزة معظمها بلوحات ذكية. فضلاً عن وجود عدد كاف من أجهزة الحاسوب ومختبراتها، وسهولة الدخول إلى البريد الإلكتروني والمصادر الإلكترونية، كما أن تغطية الـ (Wi-Fi) تبدو جيدة في جميع أنحاء الحرم الجامعي. وقد قابلت اللجنة موظفي الدعم التقني الذين يقدمون دعمًا حقيقيًّا للطلبة يشمل خدمات البريد الإلكتروني، ودعم اكتشاف الأخطاء وتصحيحها، وتثبيت البرمجيات، وإمكانية الدخول إلى جميع الخدمات الإلكترونية في الجامعة، مثل برنامج الـ (MOODLE)، المحمل عليه جميع المقررات الدراسية. كما فحصت اللجنة استوديوهات التصميم، ولاحظت عدم ملاءمتها فيما يتعلق بالعدد، والمساحة، وحجم المقاعد الدراسية، حيث لا يوجد سوى (3) استوديوهات يخدمون (14) مقررًا دراسيًّا من مقررات التصميم، بمعدل (67) ساعة في الأسبوع؛ مما لا يعد كافيًا بالنسبة للمقررات الحالية المسجل فيها الطلبة. وقد تأكد ذلك أثناء الزيارة الميدانية، حيث أشار بعض الطلبة إلى حاجتهم لاستوديوهات أكثر عددًا وأوسع مساحة. واتضح أيضًا من خلال المقابلات مع الطلبة أن البرمجيات المستخدمة في المقررات الدراسية للبرنامج غير محملة على كل أجهزة الحاسوب، وأنهم يحتاجون عادة إلى إحضار أجهزة الحاسوب الخاصة بهم. كما لاحظت اللجنة عدم توفر بعض المرافق المتعلقة بالبرنامج، مثل الطابعات الثنائية الأبعاد، والطابعات الثلاثية الأبعاد، ومخزن للمواد. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضمن تلبية المرافق لاحتياجات كل من الطلبة والموظفين، وأن تمدهم

بالمختبرات المخصصة لهم والمجهزة على نحو جيد، إلى جانب استوديوهات ومساحات لصناعة النماذج، ومكتبة للمواد/ العينات، وأجهزة الطابعات الثنائية الأبعاد والثلاثية الأبعاد. بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى طبيعة البرنامج واحتياجاته الخاصة، ترى اللجنة أنه يمكن لأعضاء هيئة التدريس استخدام مساحات أوسع للعمل، ومناطق أكثر خصوصية لتقديم الاستشارات للطلبة. وقد زارت اللجنة مكتبة الجامعة أيضًا، ولاحظت وجود مصادر إلكترونية في المكتبة، يمكن الدخول إليها عبر أنظمة الاتصال الإلكترونية المحلية، أو أنظمة الاتصال عن بعد، كما لاحظت وجود مساحات للمطالعة متاحة لطلبة الجامعة، ولكنها محدودة المساحة. علاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنَّ هناك مجموعة محدودة من كتب التصميم الداخلي المتعلقة ببعض الموضوعات. ولذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية توسيع أماكن المطالعة، وتعزيز المكتبة بالمراجع الإضافية المتعلقة بالبرنامج مثل: (نظريات التصميم، وتفاصيل العمل، وتصميم الأثاث، والتصميم الداخلي للمستشفيات، والمتاحف، والمباني الإدارية).

2.9 وفقًا لما ذكره تقرير التقييم الذاتي، توجد لدى الجامعة العديد من آليات المتابعة لتحديد معدل استخدام القاعات الدراسية، والمختبرات، والتعلم عن بعد، والمصادر الإلكترونية. ويمكن لأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين – المخول لهم ذلك – متابعة استخدام القاعات الدراسية والمختبرات من خلال نظام القبول والتسجيل. فضلاً عن ذلك، تستخدم سجلات قاعدة البيانات في المكتبة في متابعة استخدام المصادر الإلكترونية. وبالنسبة لتقارير المتابعة المتعلقة باستخدام الـ (MOODLE)، فإنها تصدر أيضًا عند الطلب. في حين، أنَّ الأدلة المقدمة لا تكفي لإثبات أن تقارير المتابعة تستخدم للاسترشاد بها في صنع واتخاذ القرارات في البرنامج على نحو كاف ومتسق. وكما هو مبين في (الفقرة: 2.8)، لا تُحَمَّل البرمجيات المستخدمة في البرنامج على جميع أجهزة الحاسوب، ولذا يحتاج الطلبة إلى إحضار أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بهم. وتقر لجنة المراجعة بتوفر أنظمة المتابعة التي تصدر التقارير المتعلقة بذلك، وتنصح الكلية بتطوير آلية لاستخدام هذه الأنظمة في تعزيز الاستفادة من المصادر الحالية، وتحديد أوجه القصور التي بها.

2.10 لدى الجامعة الأهلية مركز لتقنية المعلومات يعمل به (6) موظفين بدوام كامل متخصصين في تقنية المعلومات، ومسئولين عن (10) مختبرات تتبع الجامعة الأهلية، إلى جانب تقديم الدعم

التقني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين. كما عينت الجامعة مساعدين في المختبر يقدمون الدعم اللازم للطلبة مثل إنشاء الحسابات عبر الإنترنت وإدارتها، والرد على الاستفسارات المتعلقة باستخدام البرمجيات، واكتشاف مشكلات المختبرات المتعلقة بمحطات العمل العشرين المتاحة في كل مختبر وإصلاحها. ويوجد لدى الجامعة أيضًا مدير وثلاثة موظفين موجودين لمساعدة الطلبة فيما يتعلق باستخدام المكتبة وأنظمتها الإلكترونية. وتوزع الأدلة الإرشادية الخاصة باستخدام المكتبة والمصادر الإلكترونية على الطلبة. فضلاً عن ذلك، يخصص لكل طالب مرشد أكاديمي، وكذلك يوجد لدى الجامعة مستشار للطلبة يساعدهم في معالجة المشكلات الخارجة عن النطاق الأكاديمي، إلى جانب وجود مكتب للتوظيف في الجامعة، يقدم الإرشاد للطلبة فيما يتعلق بالتدريب العملي، وفرص الالتحاق بوظيفة منتظمة. وقد لاحظت اللجنة أن مكتب التوظيف لديه فرصة كبيرة للنمو، إذا ما اعتمدت خطة فعالة لاستشراف سوق العمل، ومساعدة الطلبة في الحصول على تدريبات عملية وفرص عمل ذات صلة بالبرنامج. فضلاً عن ذلك تجمع الجامعة عدد من استبيانات الرأي لاكتشاف درجة رضا طلبة الجامعة وخريجيها، خاصة فيما يتعلق بخبرتهم التعليمية. وتجري هذه الاستبيانات، ولكن مستوى الاستجابة لها يعد ضعيفًا. وترى اللجنة أن جميع هذه الاستبيانات ينبغي أن تساعد الجامعة في الاهتمام بالتغذية الراجعة من الطلبة، وتشجع الكلية على استكشاف طرائق مختلفة لزيادة معدلات الاستجابة لهذه الاستبيانات. وأثناء الزيارة الميدانية، أبلغت اللجنة أن الجامعة تشجع الطلبة على استخدام أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بهم، وأنَّها تمدهم بالبرمجيات اللازمة دون مقابل مادي، ومع ذلك تلاحظ اللجنة أن الجامعة لا تعتمد أي سياسة مكتوبة تتعلق باستخدام أجهزة الحاسوب المحمولة التي تخص الطلبة. وعلى الرغم من عدم وجود عيادة/ ممرضة في مباني الكلية، أبلغت اللجنة خلال الزيارة الميدانية أن الكلية تتصل بموظفين من كلية العلوم الصحية والطبية في حالات الطوارئ. وخلال الجولة التفقدية التي قامت بها اللجنة في مرافق الكلية، علمت اللجنة أيضًا أنَّ الطلبة من ذوي الإعاقة يستطيعون الوصول إلى أي مكان في الجامعة، في حين لاحظت اللجنة أن الممرات المنحدرة في الطابق الخاص بالبرنامج تعد غير ملائمة، وقد تشكل خطرًا على مستخدم الكرسي المتحرك. وتقر لجنة المراجعة أن الطلبة يزودون بالدعم الكافي، وتنصح الكلية بوضع سياسة تتعلق باستخدام الحواسيب المحمولة الشخصية، وأن تستبدل الممرات المنحدرة الموجودة في طابق البرنامج، وأن توفر عيادة مخصصة لمعالجة الحالات الطارئة.

2.11 لدى الجامعة الأهلية ترتيبات عديدة لتهيئة الطلبة المقبولين أو المنقولين حديثًا للبرنامج. وتشمل هذه الترتيبات تقديم لقاءات تعريفية على مستوى الجامعة، تقدم لجميع الطلبة في بداية كل فصل أكاديمي. وتزود الجامعة أيضًا جميع الطلبة بالدليل الإرشادي للطالب، وبدليل الجامعة الذي يحتوي على معلومات مفيدة عن سياسات الجامعة ولوائحها. وتنظم كلية الآداب والعلوم والتربية أيضًا يومًا تعريفيًّا عند بداية كل فصل أكاديمي، يستطيع من خلاله الطلبة، بمن فيهم الطلبة الذين لم يتمكنوا من حضور اللقاءات التعريفية للجامعة، أن يتعرفوا على نظام الـ (MOODLE) وبرنامج (Turnitin)، وعلى الأدلة الإرشادية الخاصة بكتابة المشروعات، فضلاً عن قوانين الكلية ولوائحها. وقد أعرب الطلبة الذين يدرسون في السنوات الأولى، والثانية، والثالثة من البرنامج أثناء مقابلتهم مع اللجنة عن رضاهم تجاه ترتيبات اليوم التعريفي. وتعرب لجنة المراجعة عن تقديرها تجاه وجود ترتيبات جيدة في البرنامج التعريفي الخاص بالطلبة المقبولين حديثًا، والطلبة المنقولين إليها، وأنها تلبي احتياجاتهم. كما تشجع اللجنةُ الكليةَ على أن تستفيد من التغذية الراجعة من الطلبة والموظفين في تعزيز عملية تهيئة الطلبة الجدد والمنقولين.

2.12 تنفذ الجامعة الأهلية نظامًا فعالاً لمتابعة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي وتتبعهم. فالطلبة الذين تتدرج درجاتهم، منذ آخر فصل أكاديمي، ضمن نطاق (المعدل التراكمي < 2.0، أو الانخفاض في المعدل التراكمي ≤ 0.2) يقوم نظام القبول والتسجيل بتشخيصهم ومن ثمَّ تحذيرهم، ثم يُخطر مرشديهم الأكاديميين، ورئيس القسم، وأعضاء هيئة تدريس المقررات الدراسية، ومستشار الجامعة عن طريق البريد الإلكتروني. ويحق للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي تخفيض عبء العمل الدراسي المنوط بهم، ولا يسمح لهم بالتسجيل في أي مقرر دراسي دون الحصول على موافقة مسبقة من مرشديهم الأكاديميين. وقد أكدت هذه المعلومات خلال جلسات المقابلة مع الموظفين الإداريين والمسئولين عن التسجيل في الكلية، والمرشدين الأكاديميين، والطلبة. ويصدر مكتب التسجيل في الجامعة في كل فصل أكاديمي قائمة بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، ثم تبلغ الكلية بهذه القائمة. ويسهل متابعة هؤلاء الطلبة باستخدام نظام القبول والتسجيل، حيث يتم إدخال أنشطة الاجتماعات مع المرشدين الأكاديميين في هذا النظام. وتنفذ خطة عمل مناسبة بالتشاور مع المرشد الأكاديمي للطالب، ويتبعها الطالب حتى يصل إلى وضع أكاديمي جيد. يتولى كبار المديرين مسئولية ضمان أن الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي يتلقون الدعم الأكاديمي المناسب من خلال الاجتماعات المنتظمة مع مرشديهم

الأكاديميين؛ مما يضمن وصولهم إلى وضع أكاديمي جيد، كما تشير محاضر الاجتماعات المقدمة للجنة المراجعة إلى أن مجلس القسم يناقش بشكل منتظم حالات الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. وتشير أيضًا سجلات نظام القبول والتسجيل إلى أنه لم تُحدد إلا أربع حالات فقط من الطلبة المعرضين للإخفاق الأكاديمي، وذلك خلال الفصل الأول من العام الأكاديمي 2016–2017. وقد أعرب الطلبة والخريجون الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم تجاه الدعم والإرشاد المقدمين لهم كلما تعرضوا لخطر الإخفاق الأكاديمي. ومن ثم، تقدر لجنة المراجعة أن الكلية تنفذ وتتبع سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقدم الإرشاد والدعم لهم من خلال الآليات المناسبة.

2.13 رصدت الجامعة الأهلية عددًا من الأنشطة التي يمكن أن تثري خبرة الطلبة خلال سنوات دراستهم، مثل المجلة الجامعية، والأنشطة الخيرية لجمع التبرعات، والزيارات الميدانية للأماكن التاريخية والأثرية والمعمارية ذات الصلة بالتصميم الداخلي، بالإضافة إلى الأنشطة الاجتماعية التي تستضيفها الجامعة. وهناك أدلة تشير إلى ممارسة هذه الأنشطة بشكل منتظم، في حين ترى لجنة المراجعة أنَّ هذه الأنشطة لا تكفي لتلبية الاحتياجات المهنية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة فيما يتعلق بالتصميم الداخلي. ويمكن للجامعة أن تستفيد في هذا الشأن من خلال تعاونها مع الهيئات والجمعيات المهنية مثل الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين/ المصممين الداخليين (IFI)، ومجلس المعلمين في التصميم الداخلي (IDEC)، ورابطة المصممين الداخليين المهنيين (APID)، والرابطة الدولية للتصميم الداخلي (IIDA)؛ مما يتوافق مع الخطة الإستراتيجية للجامعة التي تشجع التوسع على المستوى الدولي والشراكات الخارجية. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعزيز بيئة التعلم، وإنشاء روابط مع الهيئات والجمعيات المهنية الإقليمية والدولية، وذلك بالتوافق مع الخطة الإستراتيجية للجامعة الأهلية.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك شفافية في صنع واتخاذ القرارات، وأن تنظيم البرنامج بشكل عام يعد مناسبًا
- نظام المعلومات الإدارية يعد ملائمًا بشكل فعال لاحتياجات كل من الموظفين الإداريين، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة

- وجود سياسات وإجراءات منفذة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقتها
- وجود ترتيبات جيدة في البرنامج التعريفي الخاص بالطلبة المقبولين حديثًا والطلبة المنقولين، وأنها تلبي احتياجاتهم
- تنفذ الكلية وتتبع سياسات وإجراءات واضحة فيما يتعلق بتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وتقديم الإرشاد والدعم لهم من خلال الآليات المناسبة.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** الكلية بأن تقوم بما يلي:

- إجراء مقايسة مرجعية لمتطلبات القبول في البرنامج ومراجعتها؛ لتتوافق مع الممارسات الجيدة في هذا التخصص
- تعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس الحاملين درجات علمية في التصميم الداخلي، وتقييم عبء العمل الخاص بهم؛ لضمان أنهم يحصلون على الوقت الكافي لإجراء البحث العلمي، وأنشطة المشاركة المجتمعية
- ضمان أن المرافق تلبي احتياجات كل من الطلبة والموظفين، وأنها تمدهم بالمختبرات المخصصة لهم، والمجهزة على نحو جيد، إلى جانب استوديوهات ومساحات لصناعة النماذج، مكتبة للمواد/ العينات، وأجهزة الطابعات الثنائية الأبعاد والثلاثية الأبعاد
- توسيع أماكن المطالعة وتعزيز المكتبة بمراجع إضافية تتعلق بالبرنامج
- تعزيز بيئة التعلم، وإنشاء روابط مع الهيئات والجمعيات المهنية الإقليمية والدولية، وذلك بالتوافق مع الخطة الإستراتيجية للجامعة الأهلية.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأنَّ **البرنامج (غير مستوفٍ)** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 تشتمل خطة التعليم والتعلم على المواصفات العشرة للخريجين، التي يتوقع من طلبة الجامعة الأهلية استيفائها. كما توصف مواصفات الخريجين بوضوح ضمن أهداف البرنامج، التي تنص على أنهم سيكتسبون مستوىً عاليًا من الكفاءة المهنية، ومهارات التفكير الإبداعي، والقيادة والمهارات الإدارية. وتضم هذه الأهداف أيضًا التعلم المستمر مدى الحياة، والمسئوليات الاجتماعية، والقيم الأخلاقية كما تدعم مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل جماعي تحقيق أهداف البرنامج التي تتسق مع رسالة المؤسسة وأهدافها الإستراتيجية. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد تدقيق داخلي لمواصفات المقررات الدراسية؛ لضمان أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مفصلة جيدًا، ومقيمة تقييمًا مناسبًا. بينما تلاحظ اللجنة أن المؤسسة ليس لديها آلية منفذة لتجميع بيانات التقييم، ولإثبات إنجاز مخرجات تعلم البرنامج، ومواصفات الخريجين. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية معالجة هذه القضية. وتلاحظ اللجنة أيضًا أنه على الرغم من أن "الوعي بالاحتياجات المدنية للمجتمعات المحلية والعالمية متعددة الثقافات"، منصوص عليه في خطة التعليم والتعلم الخاصة بالجامعة الأهلية، باعتباره أحد المواصفات التي يتصف بها خريجو البرنامج، فقد تم الإشارة فقط إلى الجانب الأخلاقي في الفئة (4D) من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والذي يعبر عنها بـ "الأخلاقيات والمسئولية الاجتماعية". وتنصح لجنة المراجعة الكلية بأن تشير بوضوح إلى كيفية إدراج هذه الصفة من مواصفات الخريجين ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

3.2 لدى الجامعة الأهلية إجراءات وسياسات راسخة للمقايسة المرجعية للبرنامج، ووفقًا لهذه السياسة تعد عملية المقايسة المرجعية جزءًا رئيسًا من المراجعة الدورية للبرنامج؛ لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين استنادًا إلى الممارسات الجيدة. وتنصُّ هذه السياسة أيضًا على أنَّ "هيكل برنامج التعلم ومنهجه الدراسي، وعدد الساعات المعتمدة، والتعلم القائم على العمل، والعناصر العملية والمهنية، وأساليب تقديم البرنامج، ومخرجات التعلم وموصفات الخريجين" هي المحور الرئيس لعملية المقايسة المرجعية. وقد تمت عملية المقايسة المرجعية للبرنامج إزاء اثنين من البرامج الدولية هما: بكالوريوس الفنون في التصميم الداخلي التابع لجامعة (Edinburgh)، وبكالوريوس التصميم

في التصميم الداخلي التابع لجامعة (Queensland) للتكنولوجيا، بالإضافة إلى أحد البرامج الإقليمية وهو بكالوريوس الفنون الجميلة في التصميم الداخلي التابع لجامعة (Virginia–Commonwealth) في قطر. وتشير الأدلة المقدمة إلى وجود بعض التطبيقات الأولية لتحليل المقايسة المرجعية. فعلى سبيل المثال، استنتج من خلال عملية المقايسة المرجعية أن هناك حاجة لإدخال المزيد من دروس البرمجيات، مثل المقرر الدراسي الجديد في برنامج (Revit) الذي بدأ خلال الفصل الأكاديمي الثاني من العام الأكاديمي 2016–2017. ومع ذلك، فإن معظم التطبيقات تركز على الخطة الدراسية المعدلة التي ستفعل في 2017–2018. وتقدر اللجنة أنَّ المقايسة المرجعية الحالية، وإنْ كانت غير رسمية ومقتصرة على الخطة الدراسية، فإنها تعد شاملة ومن المحتمل أنْ تؤدي إلى تحسينات. ومع ذلك، لا توجد مقايسة مرجعية رسمية إزاء الجامعات المحلية، والإقليمية، والدولية، وفيما يتعلق بمعايير وجهات الاعتماد المهنية مثل الاتحاد الدولي للمعماريين والمصممين الداخليين، ومجلس اعتماد التصميم الداخلي، والجمعية الوطنية لمدارس الفنون والتصميم (NASAD). ومن ثَمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إجراء مقايسة مرجعية شاملة بشكل رسمي ومنتظم إزاء برامج التصميم الداخلي الرائدة، ومعايير الهيئات المهنية.

3.3 لدى الجامعة الأهلية دليلٌ إرشاديٌّ شامل للتقييمات، يُعدل ويُحدث بانتظام. ويمكن الاطلاع على إجراءات التقييم وسياساته المتعلقة بالمقررات الدراسية مثل: (سياسة المقررات المشتركة، والأدلة الإرشادية الخاصة بالمشروعات الجامعية)، فضلاً عن التقييمات العامة، وذلك من خلال نظام القبول والتسجيل، والموقع الإلكتروني للجامعة، والكتيب الإرشادي للطلبة. كما يبلغ الطلبة بأي تغييرات في الدروس من خلال البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للكلية. وتشتمل إجراءات التقييم وسياساته على تدقيق التقييمات، والاستعانة بممتحنين خارجيين. ويتابع مركز ضمان واعتماد الجودة (CAQA) عملية التقييم بالتعاون مع لجنة التعليم والتعلم والتقييم (TLAC). وتتضمن الأدلة المقدمة الاستمارة التي يستخدمها مركز ضمان واعتماد الجودة لمتابعة تنفيذ الإرشادات الواردة بالدليل الإرشادي للجامعة الأهلية، والعينات المتعلقة بالاستمارات المملوءة الخاصة بالتدقيق القبلي والبعدي للتقييمات. وتقدر اللجنة وجود آليات رسمية واضحة لتعديل سياسات التقييم والإجراءات المرتبطة بها، ومتابعتها وتنفيذها بشكل منتظم، في حين أن السياسات والإجراءات المتعلقة بالانتحال الأكاديمي، وطرائق اكتشافه في حاجة إلى تعديلها؛ لتشمل بندًا مخصصًا للوائح

الانتحال الأكاديمي، وحقوق التأليف والنشر، على النحو المبين في (الفقرة: 1.8). والأكثر أهمية، أنَّ هناك أدلة على وجود حالات لم تكتشف من الانتحال الأكاديمي داخل كتابات الطلبة. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة تشير إلى حالات حصل فيها الطلبة على درجات جيدة في مهام بحثية قد تم نسخها بالكامل من مصادر على الإنترنت، وقدمت لتقييمها بوصفها أعمالاً بحثية أصلية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تتخذ الإجراءات اللازمة؛ لضمان تنفيذ سياسة الانتحال الأكاديمي في جميع مهام التقييم، وتقدير مدى فاعليتها.

3.4 لدى الجامعة الأهلية آليات متعددة؛ لضمان توافق التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، فإنه عند بداية كل فصل أكاديمي يُراجع مواصفات المقررات الدراسية مدقق معين لهذا الغرض؛ لضمان أن جميع المخرجات المطلوبة للمقررات الدراسية تُقيَّم باستخدام أدوات التقييم الملائمة، وذلك على النحو المبين في مصفوفة الربط الوصفي الخاصة بالإطار الوطني للمؤهلات، فيما يتعلق بالتقييم والتعليم والتعلم. كما يهدف التدقيق الداخلي للامتحانات النهائية، والأجزاء الرئيسة من أعمال المقررات الدراسية، إلى ضمان أن أسئلة الامتحانات تتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات بشكل ملائم. ويقيم رئيس القسم أداء المدقق، كما يتابع مركز ضمان واعتماد الجودة عملية التدقيق الداخلي، في حين لاحظت اللجنة أن العينات المقدمة من استمارات التدقيق الداخلي لا تحتوي على أي تعليقات. فضلاً عن ذلك، فإن التقرير الموجز عن التدقيق والتحقق الداخلي الذي ملأه رئيس القسم ليس إلا قائمة مرجعية، ولا يتضمن أي ملاحظات. ولا تكفي الأدلة المقدمة للإشارة إلى أن هذه الآليات تعد فعالة في الكشف عن الاختلالات. بالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن الامتحانات النهائية لبعض المقررات الدراسية لا تغطي جميع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والتي تُربط بالامتحانات النهائية على النحو المنصوص عليه في مواصفات المقررات الدراسية. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين أكدوا أن عملية الربط بين التقييمات ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية في مواصفات المقرر لم تكن دقيقة. والأكثر أهمية، هي حاجة عملية الربط الشاملة إلى التعديل لتحقيق توافق واضح بين مواصفات الخريجين، وكل من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وتلك المطلوبة للمقررات الدراسية. كما يقترح استخدام شكل المصفوفة في عملية الربط لتوضيح جميع الأجزاء. ولذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تعدل من الربط بين التقييمات ومخرجات التعلم المطلوبة لجميع المقررات الدراسية،

بالتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي عُدلت، إلى جانب مواصفات الخريجين (انظر التوصية في الفقرة: 1.4).

3.5 توجد آلية رسمية لمتابعة تنفيذ التدقيق القبلي والبعدي للتقييمات. ووفقًا للدليل الإرشادي للتقييم الخاص بالجامعة الأهلية، فإن المدقق الداخلي المختار يفحص المنهج الدراسي للمقررات قبل أسبوعين من بداية الفصل الأكاديمي، فضلاً عن فحصه الأجزاء الرئيسة من أعمال المقررات والامتحانات النهائية قبل أسبوعين على الأقل من إجراء التقييمات؛ لضمان التحقق من أسئلة التقييمات المتعلقة بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ويملأ مدقق المقررات الدراسية، الذي يطلع على الموضوعات، استمارات التحقق الداخلي، التي يراجعها رئيس القسم، ويقدم الأخير تقرير التحقق والتدقيق الداخلي إلى العميد. وينبغي لهذا التقرير أن يمكن العميد من متابعة عملية التغذية الراجعة الناقدة وتقديمها إلى لجنة التقييم. ولكن كما لوحظ في (الفقرة: 3.4)، فإن العينات المقدمة لاستمارات التدقيق الداخلي، وكذلك التقارير المقدمة إلى العميد لا تتضمن أي تعليقات أو ملاحظات. وتجري لجنة التدقيق الداخلي التدقيق البعدي للتقييمات، حيث تراجع هذه اللجنة عينات من أوراق الامتحانات النهائية، والأجزاء الرئيسة من أعمال المقررات الدراسية وتقارنها بنماذج الإجابات، كما تراجع معايير وتعليمات تصحيح الامتحانات، وملء الاستمارات ذات الصلة. ومع ذلك، فإنَّ العينة المقدمة من الاستمارات المملوءة لا تتضمن التدقيق البعدي لتقييم الأجزاء الرئيسة من أعمال المقررات والامتحانات النهائية. كما لاحظت اللجنة كما أشير إليه في (الفقرة: 3.3)، أن هناك حالات للانتحال الأكاديمي لم تكتشف؛ مما يشير إلى أن عملية التدقيق البعدي للتقييمات لم تفحص أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم فحصًا فعالاً، ولذا تحتاج هذه العملية إلى تعديل. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية وضع آليات لتعديل وتقييم مدى فاعلية عمليتي التدقيق والتحقق الداخليين.

3.6 يشتمل الدليل الإرشادي للتقييم الخاص بالجامعة الأهلية على تطبيقات التدقيق والتحقق الخارجيين. ووفقًا لهذه السياسة، فإنه في كل عام أكاديمي، يُدقق (33%) من المقررات الدراسية، ومن المتوقع أن تغطى جميع المقررات الداخلة في البرنامج خلال دورة مدتها ثلاث سنوات. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يراجع المقيم الخارجي المنهج الدراسي للمقررات، والأجزاء الرئيسة من أعمالها، إلى جانب أوراق الامتحانات النهائية، ثم يقدم توصياته التي تؤخذ في الاعتبار عند تقديم هذه المقررات في

المرة التالية. وهناك أيضًا سياسات وإجراءات واضحة لتعيين المدقق/ الممتحن الخارجي والموافقة عليه ودعوته، وبموجب هذا ترشح الكلية ثلاثة ممتحنين خارجيين تتواصل معهم عادة من خلال الإحالات المرسلة عبر شبكات التواصل، وذلك كما تبين للجنة أثناء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والممتحن الخارجي. ووفقًا لمعايير الاختيار، ينبغي أن يكون المرشحون من حاملي درجة الدكتوراه في مجال البرنامج، أو يكون لديهم خبرة أكاديمية واسعة إذا اقتضى الأمر. ويراجع مجلس الجامعة السير الذاتية للمرشحين، ويختار واحدًا فقط من بين المرشحين الثلاثة؛ للقيام بعملية التدقيق الخارجي. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أكدت أن توصيات المدقق الخارجي تؤخذ في الاعتبار؛ لتحسين البرنامج، ترى اللجنة أنه بالنظر إلى الطبيعة المهنية للبرنامج، فإنه يمكن الاستفادة بشكل أكبر من الممارسين والأكاديميين ذوي التخصصات والخبرة المهنية واسعة النطاق. ومن ثم، تنصح اللجنةُ الكليةَ بتوسيع نطاق الممتحنين الخارجيين المعينين في البرنامج؛ ليشمل الممارسين والأكاديميين ذوي التخصصات المختلفة والخبرات المهنية.

3.7 خلال الزيارة الميدانية، راجعت اللجنة ملفات المقررات الدراسية التي شملت مجموعة متنوعة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم بما فيها الاختبارات القصيرة، والمهام البحثية، ومشروعات التصميم، والامتحانات النهائية، كما لاحظت اللجنة أنَّ مستوى أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم لا يرقى إلى مستوى المعايير المتوقعة. وهناك حالات من الأعمال التي تعرضت للانتحال الأكاديمي، وذلك على النحو المشار إليه في (الفقرة: 3.3)، فضلاً عن وجود مفاهيم غير متطورة، ومشروعات الطلبة ذات الجودة المنخفضة، بما في ذلك مشروعات التخرج. على الرغم من وجود بعض الجوانب الجيدة في مشروعات التخرج، فإن هناك حاجة لتحسين جودة أعمال الطلبة بشكل عام، حيث تنعكس الأجزاء المفقودة من محتوى التصميم الداخلي لمقررات مثل "أنظمة البناء وقواعد التصميم الداخلي"، وكذلك ينعكس التطبيق العام للمحتوى (انظر الفقرة: 1.3) من خلال مستوى جودة الأعمال المقدمة للجنة المراجعة. ويمكن التخفيف من ذلك بتحسين طرائق تقديم المقررات الدراسية المتخصصة في التصميم الداخلي، وهو ما تقره الخطة الدراسية المعدلة التي ستُفَعَّل بداية من 2017–2018. علاوة على ذلك، فإنَّ المقررات الدراسية الحالية تتطلب تحسينات لتوفير قاعدة معرفية للطلبة، تمكنهم من تطوير جودة أعمالهم نحو الأفضل. ولم تجد اللجنة كذلك أي أمثلة لوثائق الإنشاءات الخاصة بالطلبة، كما لا توجد تغطية كافية لهذه الوثائق في المنهج الدراسي

للبرنامج. وقد قدمت معلومات محدودة في مقرر: (رسومات التصميم ا (INTD402))، فبينما يركز المحتوى فقط على مخططات الطوابق، وأجزاء معينة من المباني، والتقسيمات، فإنه لا يقدم إلا تغطية محدودة للمعلومات المتعلقة بالوثائق الخاصة والعامة للإنشاءات. فضلاً عن ذلك، لاحظت اللجنة غياب تعليمات التقييم الخاصة بمشروعات التصميم في مقررات مثل مقرر: (مقدمة في التصميم الداخلي ا (INTD201))، ومقرر: (نظريات الألوان وممارستها (INTD204))، ومقرر: (رسم التصميم اا (INTD211))، ومقرر: (الإضاءة والصوتيات (INTD304))، وتقدم تعليمات التقييم هذه التغذية الراجعة المتعلقة بأعمال الطلبة، كما تسمح بإتاحة الفرصة لإدخال تحسينات على المشروعات بواسطة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وبالتالي تحسين جودة أعمال الطلبة. وبشكلٍ عام، تخلص لجنة المراجعة إلى فشل أعمال الطلبة في تلبية المعايير المتوقعة في البرنامج. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تضمن تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين، وأنْ تضمن ملائمة أعمال الطلبة بما فيها من مشروعات التخرج لنوعية البرنامج ومستواه.

3.8 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب للتقييم متنوعة؛ من أجل تقييم إنجازات الطلبة. وتضم هذه الأساليب الاختبارات القصيرة، والمهام البحثية، ومشروعات التصميم، والامتحانات النهائية. والإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي تشير إلى مستوى عالٍ من الأداء فيما يتعلق بدرجات الطلبة. ففي الثلاث سنوات الأكاديمية الأخيرة 2013–2016، كان متوسط المعدل التراكمي للدرجات (2.9)، كما تخرج نحو (20%) من الخريجين بتقدير: "امتياز". وأشار تقرير التقييم الذاتي أيضًا إلى قبول اثنين من الخريجين الحاليين في البرنامج في برامج الماجستير المقدمة في الخارج؛ مما يعد دليلاً لإثبات أنَّ إنجازات خريجي البرنامج تعادل إنجازات خريجي المؤسسات الأخرى المماثلة سواء الوطنية أو الإقليمية. ومع ذلك، وكما أشار المقيم الخارجي فإنه لا توجد علاقة بين التوزيع المعتاد للدرجات بين الطلبة، والمخرجات التي حققها الطلبة. كما تشعر اللجنة بالقلق؛ لأنَّ الكلية لا تقيس إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ولا تقيمها، وهو أمر بالغ الأهمية لتحديد مهارات الطلبة التي تحتاج إلى تعزيز، ولضمان تحقق مواصفات الخريجين، كما لوحظ في (الفقرة: 3.1). فضلاً عن ذلك، تشعر اللجنة بالقلق لعدم وجود ممتحنين خارجيين مخصصين لمشروعات التخرج، وهو ما تأكد خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وكذلك لعدم الوصول بالجودة العامة لمشروعات التخرج إلى المعايير المتوقعة.

وتحث لجنةُ المراجعة الكليةَ على ضمان أن أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم تلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم. (انظر التوصيات الواردة في الفقرات: 3.7، و3.11).

3.9 تجمع بيانات دفعات الطلبة بصفة منتظمة، في حين لا يقدم إلا تحليل محدود لها. وفقًا لتقرير التقييم الذاتي والأدلة المقدمة، فإنه من إجمالي (370) طالبًا من الطلبة المقبولين في البرنامج، فقد تخرج منذ بدء البرنامج (121) طالبًا، و(78) طالبًا لم يستكملوا دراستهم. والنسبة المئوية للطلبة المقبولين الذين لم يستمروا في دراستهم هي: (21.08%)، والبيانات المقدمة غير كافية لتقييم كيفية تقدم الطلبة من عام أكاديمي إلى آخر، في حين يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك متوسط جيد لمعدل الاستبقاء السنوي، وهو بنسبة: (80.83%)، وأن متوسط طول الدراسة في البرنامج هو: (4.3) سنة. كما تظهر الأدلة المقدمة أن الجامعة الأهلية قد تمكنت من متابعة وجهات (48) طالبًا بعد تخرجهم من إجمالي (56) طالبًا قد تخرجوا خلال الفترة 2010–2014. ومن بين أولئك الذين لديهم وجهات معروفة، توظف (77.1%) منهم، وأكثر من (52.1%) منهم يعملون في مجال تخصصهم. وقد أكدت المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال، والخريجين أن الوجهات الوظيفية الأولى للخريجين لا ترتبط في كثير من الأحيان بالعمل في مجال التصميم الداخلي. غير أنَّ البيانات الإجمالية تبدو متسقة مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى المماثلة، وتنصح لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بإجراء تحليل أكثر شمولاً وتفصيلاً للبيانات المجمعة.

3.10 تنظم كل من الأدلة الإرشادية للجامعة الأهلية المتعلقة ببرنامج التدريب العملي الجامعي، والدليل الإرشادي للتقييم الخاص بالجامعة تقييم التعلم القائم على العمل. ووفقًا للدليل الإرشادي للتقييم في الجامعة الأهلية، فإن المدخلات المستخدمة في تقييم المتدربين يقدمها المشرف العملي بنسبة (50%)، والمشرف الأكاديمي بنسبة (10%)، فضلاً عن التقارير النصف شهرية بنسبة (20%)، والتقارير النهائية بنسبة (20%). وقد أكدت عينات التقارير المقدمة، والمقابلات مع الخريجين أن المشرف الأكاديمي للتدريب العملي يتابع أنشطة الطلبة، ويشارك في تقييم الطلبة، الذي يعتمد على استمارة التقييم التي يملأها مشرف التدريب، فضلاً عن التقرير الخاص بأنشطة الطلبة، ونسبة الحضور، والتقرير النهائي الذي يقدمه الطلبة، وطريقة عرضهم للتقرير النهائي. كما علمت اللجنة أنَّ مشرفي التدريب العملي يضعون خطة تدريب لكل متدرب، على أساس مهارات التوظيف

المدرجة ضمن الأدلة الإرشادية لبرنامج التدريب العملي الجامعي. غير أن الربط بين أهداف البرنامج، ومهارات التوظيف المدرجة في هذه الوثيقة، يعد غير مناسب لنوعية البرنامج ومستواه. وتنصح اللجنةُ الكليةَ أن تعدل من مصفوفة مهارات التوظيف. بالإضافة إلى ذلك، فقد لاحظت اللجنة من خلال المقابلات مع الخريجين ومشرفي التدريب العملي أنَّ الخبرة المكتسبة غير متكافئة بين جميع الطلبة، وأنَّ هناك قصورًا ما في جودة عنصر التعلم القائم على العمل في بعض الحالات. وقد أبلغت اللجنة أن أكبر عقبة هي إيجاد مواقع مناسبة للتدريب العملي، وترى اللجنة أنَّ هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة المجتمعية؛ لزيادة تعرض طلبة قسم التصميم الداخلي للمهنيين في مجال التصميم الداخلي. وتلاحظ اللجنة أيضًا أن استشراف سوق العمل الذي أجري في الجامعة الأهلية غير مناسب بالنسبة لمتطلبات البرنامج، حيث إن معظم الاستشاريين الرواد في مجال التصميم الداخلي لم يتم الاتصال بهم. وينطبق ذلك أيضًا على شركات إدارة المشروعات، وبنسبة أقل مع المقاولين، حيث يجتاز بعض الخريجين تدريباتهم العملية مع أحد المقاولين من ذوي الخبرة. وستوفر تلك الجهات بمجرد استكشافها والاتصال بها على النحو المناسب، فرصًا لا تحصى لطلبة البرنامج، كما ستزيد من دعم إنجاز مخرجات التعلم المطلوبة له. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية استشراف سوق العمل لتحديد أماكن التدريب المناسبة، حيث ينمو الكثير من مجالات التصميم الداخلي بشكل سريع داخل مملكة البحرين، مثل تصميم أماكن الضيافة، والنوادي الصحية، وتصميم المنصات، وإعدادات الفعاليات، والتصميمات المنفردة.

3.11 هناك مادة دراسية رسمية لها حصص نظامية للمقرر الدراسي: (مناهج البحث في التصميم الداخلي(IDRM498))، الذي يضمن أنْ يتمكن الطلبة من كتابة اقتراح رسمي لتصميم المشروع، في حين لا يتضمن مقرر: (المشروع النهائي في التصميم الداخلي(INTD499)) حصص نظامية رسمية، حيث يُخصص للطلبة مرشدون أكاديميون يجتمعون معهم على مدار الفصل الأكاديمي. وفي النهاية يقدم الطلبة مشروعاتهم لأعضاء هيئة التدريس، ثم للقسم الذي يرأسه رئيس القسم، ثم تحدد درجة لكل طالب. كذلك هناك سياسات وإجراءات واضحة للإشراف، تنص على مسئوليات كل من المشرف والطالب، فضلاً عن دور الممتحنين الداخليين. وهناك أدلة على أن السجلات تحفظ في نظام القبول والتسجيل. ويتولى مركز ضمان واعتماد الجودة مسئولية المتابعة؛ لضمان تنفيذ الممارسات الجيدة في الإشراف على المشروعات الجامعية، ولا يوجد ممتحنون خارجيون لمشروعات التخرج، وهو ما اشترك أعضاء هيئة التدريس في إقراره خلال المقابلات. غير أن جودة

مشروعات التخرج بصفة عامة لا ترقى إلى مستوى المعايير المتوقعة. وقد قدم عدد محدود من مشروعات التخرج في شكل معروض، وهو ما يعد أحد المعايير المطلوبة لمشروعات التخرج الخاصة بالتصميم. وقد أظهرت المشروعات التي تمت مراجعتها أن هناك قدرًا محدودًا من الأجزاء المكتوبة التي توضح بيان رسالة التخرج، بالإضافة إلى استعراض لملخص الأدبيات، والأدلة المجمعة. وتوضح مشروعات التخرج حلولاً للتصميم، والتي تكون في بعض الحالات غير فعالة، لكنها لا تمثل مشكلة في حد ذاتها. كما أنَّ هناك حاجة أيضًا إلى تحسين إمكانية الوصول في أماكن التصميم المختلفة لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة، وذلك وفقًا للمعايير الدولية، حيث إن معظم المشروعات تفتقر إلى عنصر الالتزام. ويشير انخفاض مستوى الجودة إلى أن عملية التقييم المنفذة تعد غير كافية بالنسبة للمقرر الدراسي؛ فارتفاع عبء العمل لا يتيح متسعًا من الوقت لتلبية متطلبات الجودة، أضف إلى ذلك انخفاض مستوى الطلبة فيما يتعلق بالنضج والإعداد الأكاديمي؛ مما يؤدي بشكل عام إلى صعوبة إنتاج أعمال تتسم بالجودة. ومن الضروري العمل على تحسين أساليب تقديم الجزء المتعلق بالتصميم في مشروعات التخرج، ودعوة الممتحنين الخارجيين؛ لضمان أن إنجازات الطلبة تلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلم. ولذلك توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تعديل الترتيبات المتعلقة بمشروعات التخرج؛ من أجل تعزيز مستوى أعمال الطلبة، إلى جانب إشراك الممتحنين الخارجيين في المشروعات.

3.12 لدى الكلية مجلس استشاري خارجي مفعل في برامجي التصميم الداخلي، والإعلام والعلاقات العامة. ويتكون من ثمانية أعضاء خارجيين، إضافة إلى رئيس الجامعة الأهلية، وعميد كلية الآداب والعلوم والتربية، وعضو واحد من أعضاء هيئة التدريس. ومن بين مهام المجلس ومسئولياته تقديم التغذية الراجعة حول المنهج الدراسي، والتطورات التقنية، والاحتياجات المجتمعية. ومن المتوقع أيضًا أن يسهم المجلس في تعزيز التعاون بين الكلية والمجتمع. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن أعضاء المجلس يقدمون تغذية راجعة قيمة فيما يتعلق بتحسين البرنامج. ومع ذلك، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، فإنه منذ بدء تكوين المجلس في 2012–2013، لم تعقد سوى (5) اجتماعات مع عضوين فقط (مهندسين تصميم داخلي) متخصصيْن في مجال التصميم الداخلي. وعلمت اللجنة أن الكلية تخطط لتقسيم المجلس إلى كيانين منفصلين؛ لتزيد من فاعليته، وذلك على النحو المشار إليه في تقرير التقييم الذاتي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية أن تعجل من تنفيذ خطتها المتعلقة بتقسيم المجلس الاستشاري، وتعزيز استقلاليته، وإدراج مهنيين من مجال التصميم

الداخلي لديهم خلفيات متنوعة في التصميم الداخلي، ولديهم الاستعداد أن يجتمعوا بشكل أكثر انتظامًا؛ للقيام بأدوارهم ومسئولياتهم.

3.13 خلال المقابلات، أظهر أرباب الأعمال عدم رضاهم عن مواصفات الخريجين، وأشاروا إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات على ملفهم التعريفي. وفي الوقت نفسه، أظهرت المقابلات مع الخريجين رضاهم عن المعرفة والخبرة التي اكتسبوها في الجامعة الأهلية. غير أنَّ الخريجين الذين أعربوا عن رضاهم، أظهروا أيضًا مهارات مستقلة، فضلاً عن توسيعهم لقاعدتهم المعرفية خارج نطاق الجامعة. كما أظهرت استبيانات الرأي مع الخريجين، وأرباب الأعمال نتائج إيجابية، ولكن هناك تحليلاً محدودًا للبيانات لا يساعد على إبداء ملاحظات واضحة. وترى لجنة المراجعة أنه ينبغي على الكلية تحسين تواصلها مع أرباب الأعمال، وتطوير آلية لنشر نتائج استبيانات الرأي وتنفيذها. (انظر التوصية في الفقرة: 4.8).

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- المقايسة المرجعية الحالية، وإن كانت غير رسمية ومقتصرة على الخطة الدراسية، فإنها تعد شاملة، ومن المحتمل أن تؤدي إلى تحسينات
- هناك آليات رسمية واضحة لتعديل سياسات التقييم والإجراءات المرتبطة بها، ومتابعتها وتنفيذها بشكل منتظم.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن تقوم الكلية بما يلي:

- تطوير آلية لتجميع بيانات التقييم لإثبات تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وتحقق مواصفات الخريجين
- إجراء مقايسة مرجعية شاملة بشكل رسمي ومنتظم إزاء برامج التصميم الداخلي الرائدة، ومعايير الهيئات المهنية
- اتخاذ الإجراءات اللازمة؛ لضمان تنفيذ سياسة الانتحال الأكاديمي في جميع مهام التقييم وتقدير مدى فاعليتها

- تعديل الربط بين التقييمات ومخرجات التعلم المطلوبة لجميع المقررات الدراسية، بالتوافق مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج التي عُدلت، إلى جانب مواصفات الخريجين
- تطوير آليات لتعديل وتقييم مدي فاعلية عمليات التدقيق الداخلي
- ضمان تحقق المعايير الأكاديمية للخريجين، وضمان توافق أعمال الطلبة بما فيها من مشروعات التخرج مع نوعية البرنامج ومستواه
- استشراف سوق العمل لتحديد أماكن التدريب المناسبة، حيث توجد العديد من مجالات التصميم الداخلي السريعة النمو في مملكة البحرين
- تعديل الترتيبات المتعلقة بمشروعات التخرج؛ لتعزيز ساعات التواصل مع أعضاء هيئة التدريس، وإشراك الممتحنين الخارجيين
- التعجيل بتنفيذ خطتها المتعلقة بتقسيم المجلس الاستشاري، وتعزيز استقلاليته، وإدراج مهنيين من مجال التصميم الداخلي لديهم خلفيات متنوعة في التصميم الداخلي، ولديهم الاستعداد أن يجتمعوا بشكل أكثر انتظامًا؛ للقيام بأدوارهم ومسئولياتهم.

3.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج (غير مستوفٍ)** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 يحتوي الدليل الإرشادي للجامعة الأهلية على مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات المؤسسية التي تتعلق بالحوكمة، وضمان الجودة، وتطوير البرنامج، والموارد البشرية، والمحاسبة، والشراء، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمقايسة المرجعية، والترقية جنبًا إلى جنب الجوانب الإدارية الأخرى. ويتولى أمر هذه السياسات مركز اعتماد وضمان الجودة التابع للجامعة الأهلية. وخلال المقابلات مع الموظفين، أكدت اللجنة أن هناك وعيًا جيدًا بهذه السياسات بين الموظفين الأكاديميين والإداريين، وأن حدوث أي تغييرات فيها تبلغ من خلال الاجتماعات أو البريد الإلكتروني، أو من خلال شبكة الاتصالات الداخلية في الجامعة الأهلية. وتقدر اللجنة أنَّ لدى الجامعة الأهلية آلية لتنظيم عملية تقديم السياسات والإجراءات المرتبطة بالبرنامج، وأنَّ لدى الموظفين وعيًا جيدًا بالسياسات المرتبطة بعملهم. بينما علمت اللجنة خلال جلسات المقابلات أن السياسات تعدل عند الضرورة، ويبلغ الموظفون بالتغييرات في هذه السياسات، غير أنهم لا يشاركون في اتخاذ القرارات بشأنها. علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن بعض السياسات لا تقدم معلومات دقيقة ذات صلة بالبرنامج، مع مراعاة طبيعته الخاصة واحتياجاته المميزة. ومن الأمثلة على ذلك، سياسة الانتحال الأكاديمي، حيث ينبغي أن تشمل لوائحَ الانتحال الأكاديمي المرئي وحقوقَ التأليف والنشر، كما أن سياسة التعليم والتعلم ينبغي أن تشمل إجراءات استوديو التصميم، والتوقعات المتعلقة بالساعات المخصصة للتواصل مع أعضاء هيئة التدريس، والساعات غير المخصصة للتواصل. وتحث اللجنةُ الكليةَ أن تعدل من السياسات والإجراءات الأكاديمية؛ لتقدم تفاصيل عن الاحتياجات الخاصة للبرنامج وللجهات ذات العلاقة (انظر التوصيات الواردة في الفقرات: 1.7، 1.8، 3.6).

4.2 يتولى رئيس القسم مسئولية تسيير العمليات اليومية في البرنامج، والتوجهات الأكاديمية. وهو يرفع تقاريره إلى العميد المسئول عن إدارة كلية الآداب والعلوم والتربية. كما تقع المسئولية الأكاديمية على مستوى المؤسسة على عاتق نائب الرئيس. وبالنسبة للمعايير الأكاديمية على مستوى القسم، فإنه يوجد مجلس للقسم يترأسه رئيس القسم، وهو بمثابة الهيئة الأولى التي توافق على أي أمور ذات صلة بالبرنامج. وتعمل لجنة مراجعة البرنامج أيضًا كمنصةٍ لمراجعة البرنامج، وتوليد الأفكار

الجديدة، ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي فإنَّ رئيس القسم يتواصل بشكل منتظم مع مجموعة من الجهات ذات العلاقة الذين يقدمون أيضًا طائفة واسعة من مختلف أنواع المعلومات المتعلقة بالبرنامج ومصادرها. وتقر لجنة المراجعة بوجود قيادة للبرنامج تتسم بالمسئولية والالتزام.

4.3 لدى الجامعة الأهلية دليلٌ شاملٌ ومُحَدَّثٌ؛ لضمان الجودة يحتوي على جميع السياسات والإجراءات المتعلقة بضمان الجودة. وكما سبق الإشارة إليه في (الفقرة: 4.1)، يتولى مركز اعتماد الجودة وضمانها المسئولية الكاملة عن متابعة فاعلية نظام إدارة الجودة وتقييمها على مستوى الجامعة؛ لضمان التنفيذ المتسق للجودة عند تدريس البرامج المقدمة، وذلك بدعم من مجموعة من اللجان على مستوى الجامعة تتولى مسئولية إكمال عمل مركز اعتماد الجودة وضمانها. ووجدت اللجنة أن كلًّا من مجلس الكلية ومجلس القسم يقومان بدور مهم في استكمال عمل مركز اعتماد وضمان الجودة. وقدمت إلى اللجنة أدلة على عقد العديد من الاجتماعات؛ مما يشير إلى مدى مشاركة تلك اللجان في متابعة نظام إدارة الجودة وتقييمه فيما يتعلق بالبرامج المقدمة في الكلية. وتقدر لجنة المراجعة وجود توثيق صحيح لنظام إدارة الجودة وعملياته الإدارية. ومع ذلك، واستنادًا إلى مراجعة الأدلة الميدانية مثل ملفات المقررات الدراسية، وتقرير الجدول الزمني لمراجعة البرامج على المدى الطويل، فقد لاحظت اللجنة أن تنفيذ إجراءات ضمان الجودة ومتابعة فاعليتها لم ينعكس دائمًا من خلال الأنشطة العامة الداخلة في إطار البرنامج. وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالامتحانات النهائية في بعض المقررات الدراسية، لاحظت اللجنة أن الأسئلة لا تغطي جميع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات المربوطة بالامتحانات النهائية، وذلك على النحو المحدد في مواصفات المقررات الدراسية. فضلاً عن ذلك، فقد راجعت اللجنة تقرير الجدول الزمني لمراجعة البرامج على المدى الطويل فيما يتعلق ببرنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي، ولاحظت أن بعض الملاحظات الواردة بشأن بعض مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية غير قابلة للتطبيق في بعض المقررات. فعلى سبيل المثال، هناك ملاحظة في تقرير الجدول الزمني لمراجعة البرامج على المدى الطويل حول الفئة (1A) في المقرر الدراسي الخاص باستوديو التصميم، ولكن وفقًا لمواصفات هذا المقرر، فإن هذه الفئة من المخرجات غير محددة. وتنصح لجنة المراجعة مركز اعتماد وضمان الجودة بالتحسين من تنفيذ إجراءات ضمان الجودة ومتابعة مدى فاعليتها.

4.4 يعقد مركز اعتماد وضمان الجودة ورش عمل منتظمة للموظفين، كما يجري استبيانات رأي لجمع التغذية الراجعة التي توضح مستوى رضا أعضاء هيئة التدريس عن هذه الورش. غير أن اللجنة لاحظت من خلال قائمة حضور ورش العمل، والحلقات النقاشية المتعلقة بضمان الجودة التي أجريت في 2013-2017، عدم وجود حضور من أعضاء هيئة التدريس التابعين للبرنامج، باستثناء رئيس القسم. وعلى الجانب الآخر، فإن معظم الموظفين مكلفون بالخدمة في مختلف اللجان؛ لنشر الممارسات الجيدة في أقسامهم سواء من خلال اجتماعات مجلس القسم، أو من خلال شبكة الاتصال الداخلية للجامعة الأهلية. علاوة على ذلك، فقد لاحظت اللجنة خلال المقابلات أنَّ أعضاء هيئة التدريس – بوجه عام – لديهم إدراك جيد بترتيبات ضمان الجودة المنفذة في الكلية، وكذلك بأدوارهم في النظام الداخلي لضمان الجودة. وتقر لجنة المراجعة بأن الموظفين- بوجه عام- لديهم وعي بترتيبات ضمان الجودة التي وضعتها الكلية، وتشجع اللجنة القسم بتبني عملية ضمان الجودة كآلية لتعزيز جودة البرامج إلى حدٍّ كبير، بدلاً من النظر إليها كأحد المتطلبات اللازمة التي يجب استيفاؤها.

4.5 هناك سياسة واضحة بشأن طرح البرامج الجديدة، وتشمل هذه السياسة تطوير البرامج الأكاديمية الحالية، ومراجعتها، وإغلاقها، وترتبط هذه السياسة بالوثيقة المعدلة لعملية تطوير البرامج الأكاديمية الجامعية ومراجعتها وإغلاقها. ويعتمد إدخال البرامج الجديدة على عدة عوامل مثل: احتياجات سوق العمل، واحتياجات الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن التطورات الحديثة في التكنولوجيا والتوجهات الحديثة، والمنافسة الوطنية والإقليمية، وكذلك الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. غير أنه لم يُنظر مؤخرًا في إدخال برامج جديدة في كلية الآداب والعلوم والتربية، حيث إن البرامج المطروحة في الكلية حاليًا ما تزال خاضعة لعملية التحسين. وتشعر لجنة المراجعة بالرضا عن الإجراءات التي تتبعها الجامعة الأهلية عند إدخال برامج جديدة، أو تطوير البرامج الحالية.

4.6 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يجري التقييم الداخلي للبرنامج في بداية كل فصل أكاديمي، حيث يُقيَّم من خلاله المنهج الدراسي لكل مقرر من المقررات الدراسية، بالنسبة لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وبالنسبة لطرائق التقييم والتعليم، والكتب الدراسية. ويتعين على المدقق المعين استكمال استمارة بعنوان: "التدقيق الداخلي لمواصفات المنهج الدراسي للمقررات"، ويتلقى عضو هيئة التدريس

الخاص بكل مقرر دراسي تغذية راجعة بشأن المقررات التي يُدَرِّسُها؛ بغرض تعزيز هذه المقررات – عند الحاجة – وذلك قبل بداية الفصل الأكاديمي. ورغم ذلك، لاحظت اللجنة أن معظم عمليات التدقيق الداخلي التي تُجْرَى على مواصفات المقرر الدراسي وتقييمه، تخضع للفحص بشكل روتيني دون إبداء أي ملاحظات، أو اقتراح أي تغييرات، كما أنها لم تستعرض أي مراجعة نقدية. وعلمت اللجنة من خلال المقابلات مع الموظفين الأكاديميين، وكبار المديرين أنَّ تقييمات الطلبة تُجْرَى عند نهاية كل فصل أكاديمي لإصدار تغذية راجعة بشأن مستوى التعليم والتعلم، في حين لا توجد أي أدلة على أن عملية التقييم التي يقوم بها الطلبة قد أدت إلى إدخال تحسينات في مقررات دراسية محددة داخل البرنامج. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية متابعة عملية التقييم السنوي؛ لضمان تحقيق الاستفادة منها بشكل فعال داخل إطار البرنامج.

4.7 تراجع برامج الجامعة الأهلية مرة كل ثلاث سنوات. وهناك إجراءاتٌ متعلقةٌ بالمراجعة الدورية لجودة البرنامج، والاستفادة من التغذية الراجعة؛ لضمان استخدامها في إجراء تحسينات في البرنامج، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي. ويشارك في عملية المراجعة عدة أطراف منها: لجنة مراجعة البرامج التابعة للقسم، ولجنة مراجعة المنهج الدراسي، ولجنة التقييم والتعليم والتعلم، ويشرف على عملية المراجعة مركز اعتماد وضمان الجودة. وتتطلب عملية المراجعة الدورية الحصول على تغذية راجعة من أعضاء هيئة التدريس، ومن استبيانات آراء الخريجين وأرباب الأعمال، فضلاً عن عمليات المقايسة المرجعية، ودراسات استشراف سوق العمل، والتقييمات التي يقدمها الطلبة ومدخلات المجلس الاستشاري الخارجي للكلية. وأبلغت اللجنة أثناء مقابلاتها مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس، أن البرنامج قد استكملت مراجعته بالفعل وفقًا للجدول الزمني لمراجعة البرامج على المدى الطويل، ووفقًا لدراسة جديدة أعدت لتُنفذ خلال العام الأكاديمي 2017–2018. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي الجديد يختلف اختلافًا ملحوظًا عن المنهج السابق، حيث أجريت عليه تحسينات كثيرة؛ فعلى سبيل المثال، تقدم مقررات "استوديو التصميم الداخلي" في بداية السنة الثانية؛ مما سيزيد من ساعات التواصل مع أعضاء هيئة التدريس المخصصة لهذه المقررات. بالإضافة إلى ذلك، هناك توازنٌ أفضل بين النظرية والتطبيق، فضلاً عن تقديم موضوعات في التاريخ والاستوديو، والبناء والتكنولوجيا في كل فصل أكاديمي. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ المراجعة الدورية قد أسفرت عن تحسينات كبيرة في الخطة الدراسية الجديدة،

وتنصح الكلية بتوسيع نطاق المقررات الاختيارية وتطويرها؛ نظرًا لمحدودية هذه المقررات وافتقارها إلى الابتكار (انظر الفقرة: 1.2).

4.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى عدد من استبيانات الرأي التي تُجْرَى كإجراء دوري. ويتولى مركز القياس والتقييم مسئولية جمعها ونشرها، في حين يقدم مكتب قياس الأداء المؤسسي البيانات الإحصائية. وتعالج استبيانات الرأي الخاصة بقياس مستوى رضا الطلبة جودة المقررات الدراسية المقدمة، وتقييم أعضاء هيئة التدريس، في حين لا تقدم بيانات واضحة تشير إلى استبيانات آراء طلبة الجامعة الأهلية فيما يتعلق بالقبول، والتسجيل، والمرافق، والمصادر، والشئون الإدارية. وقد نفذ مركز اعتماد وضمان الجودة إجراءات المراجعة الدورية لجودة البرنامج والاستفادة من التغذية الراجعة؛ لضمان استخدام التغذية الراجعة في تحسين البرنامج. وأثناء الزيارة الميدانية، قُدمت إلى اللجنة خطط عمل انبثقت من نتائج هذه الاستبيانات. واجتمعت اللجنة مع أعضاء المجلس الاستشاري الذين أكدوا تقديمهم للتغذية الراجعة بشأن البرنامج خلال الاجتماعات، غير أنهم لم يتمكنوا من تأكيد استخدام هذه التغذية الراجعة في مراجعة البرنامج، أو في آليات ضمان الجودة. وقد قُدم إلى اللجنة أيضًا تقرير موجز عن مستوى رضا أرباب الأعمال، غير أنه قد علمت اللجنة خلال المقابلات أن التواصل مع أرباب الأعمال يكاد يكون معدومًا. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية التواصل مع أرباب الأعمال تواصلاً منتظمًا، وأن تضع آلية للنشر وتنفذها؛ من أجل نشر نتائج استبيانات الرأي، واتخاذ قرارات بشأنها تبلغ إلى الجهات ذات العلاقة.

4.9 يتولى مركز الجامعة الأهلية للتدريب والتطوير مسئولية التنمية المهنية لكل من الموظفين الأكاديميين والإداريين. وقد صمم المركز خطة لتنمية الموظفين تحدد الاحتياجات التدريبية والإنمائية للموظفين. وتركز قائمة الأنشطة على التعليم والتعلم، وورش العمل المتعلقة بالأبحاث، بالإضافة إلى المهارات الإدارية والتقنية. وتقترح اللجنة أن تشتمل خطة التنمية على المزيد من العناصر المرتبطة بالأبحاث الإبداعية، والممارسة المهنية، وتقديم الأنشطة القائمة على البحث العلمي كجزء من التدريب. ومن خلال الأدلة المقدمة والمقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس، علمت اللجنة أنَّ عملية التنمية المهنية مرتبطة بتقييم الموظفين، كما انها تُتابع وتُقيَّم من خلال الآليات المناسبة، حيث وضع مركز الجامعة الأهلية للتدريب والتطوير نموذجًا؛ لتقييم مدى فاعلية ورش العمل المقدمة. وأبدى أعضاء هيئة التدريس وعيهم الكامل، وفهمهم الواضح لهذه

السياسات والإجراءات، كما أعربوا عن استفادتهم من ورش العمل، ووفقًا لتقرير أنشطة التنمية المهنية للعام 2016، فإن كثيرًا من الموظفين الأكاديميين والإداريين العاملين في الكلية قد حضروا هذه الورش. تقدر لجنة المراجعة الترتيبات المنفذة لتحديد وتلبية الاحتياجات الفردية والمهنية للتطوير للموظفين الأكاديميين والإداريين على السواء.

4.10 ينص تقرير التقييم الذاتي على أنَّ كلية الآداب والعلوم والتربية تعتمد على عدد من المصادر لاستشراف احتياجات سوق العمل، ومن هذه المصادر المجلس الاستشاري الخارجي للكلية، واستبيانات الرأي الخاصة بخريجي البرنامج وأرباب الأعمال، وعقد الاجتماعات مع المهنيين المستقلين في مجال الصناعة ومؤسسات النظراء من خلال المجلس الاستشاري الخارجي للكلية. ووفقًا لمحاضر اجتماعات مجلس القسم المنعقدة في يناير 2017، والمقابلات مع كبار المديرين، علمت اللجنة أن القسم استخدم تحليل احتياجات سوق العمل في تطوير الخطة الدراسية الجديدة. وتأكد ذلك من خلال الأدلة المقدمة التي تشير إلى أن نتائج بعض الدراسات المتعلقة بسوق العمل على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، قد حللت وأخذت في الاعتبار عند تعديل الخطة الدراسية. وبناء على هذا التحليل، قرر مجلس القسم التركيز بشكل أكبر على بعض البرمجيات المتخصصة في مجال التصميم الداخلي. ومع ذلك، فإن الأدلة المقدمة غير كافية لتوضيح أن عملية استشراف سوق العمل تنفذ بطريقة منهجية. علاوة على ذلك، ترى لجنة المراجعة أنه في وسع الكلية بذل المزيد من الجهد في استكشاف المجالات المختلفة للتصميم الداخلي، وخلق فرص عمل للخريجين. ومن ثم، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية استشراف احتياجات سوق العمل استشرافًا منتظمًا ومنهجيًّا؛ لتحديد التوجهات الطويلة الأمد والقصيرة الأمد في مجال التصميم الداخلي.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- لدى الجامعة الأهلية آلية لتنظيم عملية تقديم السياسات والإجراءات المرتبطة بالبرنامج، وأن لدى الموظفين وعيًا جيدًا بالسياسات المرتبطة بعملهم
- هناك توثيقٌ ملائمٌ لنظام إدارة الجودة وعملياته الإدارية
- المراجعة الدورية أسفرت عن تحسينات كبيرة في الخطة الدراسية الجديدة

- هناك ترتيبات منفذة لتحديد وتلبية الاحتياجات الفردية والمهنية للتطوير للموظفين الأكاديميين والإداريين على السواء.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن تقوم الكلية بما يلي:

- متابعة عملية التقييم السنوي لضمان استفادة القسم منها على نحو فعال.
- التواصل مع أرباب الأعمال تواصلاً منتظمًا، ووضع آلية للنشر وتنفيذها؛ من أجل نشر نتائج استبيانات الرأي، واتخاذ قرارات بشأنها تبلغ إلى الجهات ذات العلاقة.
- استشراف احتياجات سوق العمل استشرافًا منتظمًا ومنهجيًّا؛ لتحديد التوجهات الطويلة الأمد والقصيرة الأمد في مجال التصميم الداخلي.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير ؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج (مستوفٍ)** للمؤشر **الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية للعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس في التصميم الداخلي الذي تطرحه كلية الآداب والعلوم والتربية في الجامعة الأهلية "غير جدير بالثقة".